العدد الحادي عشر

حق ومعرفة 11

عدد أبريل 2025

شخصية العدد

يحيى حسين عبدالهادي
لم يضل طريق الحق رغم قلة سالكيه

أدب السجون

يوميات الواحات
صنع الله إبراهيم شاهد على سنوات القمع

نحن نسطيع

بفضل جهود المفوضية المصرية
اللاجئ اليمني عبد الباقي سعيد يحصل على حريته و يلحق بعائلته في كندا

الأثمان الباهظة
ثلاثة أفلام عن رحلة العمال المهاجرين بين الاستغلال والظلم

تعزيز ثقافة حقوق الإنسان
HRCP

يحيى حسين عبدالهادي

الذي لم يضل طريق الحق رغم قلة سالكيه

ما الوطن؟

"هناك خَلْطٌ واضحٌ لدى البعض بين السُلْطة والوطن. سترحلُ هذه السُلْطة كما رَحَلَتْ سابقاتها وكما سترحلُ لاحقتها.. أمَّا الوطن فَبَاقٍ إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهو الذي يَحزنُ لحاله ويُضَّحى من أجله المخلصون من أبنائه."

هذه الكلمات التى كتبها المهندس يحيى حسين عبد الهادي تلخص بشكل عميق مفهوم الوطن فى نظره. والفرق الجوهري بين السلطة والوطن، هذا التفريق جعله واحدًا من أبرز كوادر المجتمع المدنى والمدافعين عن الحرية والديمقراطية فى مصر.

منذ عهد الرئيس مبارك وحتى الآن، كان ليحيى حسين عبد الهادي دور محوري فى الدفاع عن الممتلكات العامة، ورفضه للفساد، إذ تميز بمواقفه الثابتة والمبدئية فى دعم الإصلاحات السياسية والاجتماعية، وكان من أوائل المدافعين عن الديمقراطية والعدالة. تعرض للاعتقال مرتين منذ مجىء السلطة الحالية إلى سدة الحكم، بسبب مواقفه المعارضة لها، إلا أنه ظل ثابتًا فى رؤيته لمستقبل الوطن.

عمر أفندي.. مفترق الطرق

ولد المهندس يحيى حسين عبد الهادي فى القاهرة عام 1954، حيث تخرج من الكلية الفنية العسكرية عام 1977، ثم عمل كضابط مهندس فى القوات المسلحة حتى عام 1992، ثم شارك فى تأسيس مركز إعداد القادة (يقدّم الاستشارات لمؤسسات الأعمال المصرية والعربية، ويدرّب رجال الأعمال) الذي كان فى البداية تابعاً لرئاسة الوزراء، ثم انتقلت تبعيّته لوزارة الاستثمار، وأصبح مديراً للمركز ووكيلاً لوزارة الاستثمار عام 2004.

تأهل لاحقا وعبر مناصبه المتعددة لعضوية اللجنة الرئيسية لتقييم «شركة عمر أفندي» التى ضمَّت 15 عضواً من قيادات قطاع الأعمال والخبراء. وهى اللجنة التى خرج منها معارضا للسلطة، مطالبا بالإصلاح الاجتماعى، والسياسى، حيث مثلت نموذجا فجا على الفساد فى عمليات الخصخصة من قبل السلطة.

آنذاك تم بيع "عمر أفندي" بمبلغ 580 مليون جنيه مصري (حوالى 100 مليون دولار أمريكى حينها)، وهو مبلغ يُعتبر أقل بكثير من القيمة الفعلية للشركة، حيث قدرت القيمة الفعلية للصفقة وقت البيع بما يزيد عن 2 مليار جنيه مصري (حوالى 350 مليون دولار)، وذلك بناءً على قيمتها السوقية والمبانى التى تملكها والمتاجر المنتشرة فى مختلف أنحاء مصر.

كان المهندس يحيى حسين عبد الهادي من أبرز الشخصيات التى تصدت لهذه الصفقة من البداية. حيث عمل على تسليط الضوء على الفساد المرتبط ببيع الشركات العامة، بما فى ذلك "عمر أفندي". وقد قام برفع قضايا قانونية ضد هذه الصفقة بسبب الفساد والتجاوزات القانونية.

حينها طالب يحيى حسين عبد الهادي بمراجعة الصفقة والتحقيق فى التقديرات المالية والتجاوزات التى حدثت فى عملية البيع إذ كان على علم من خلال عمله بأن الصفقة تمت دون رقابة كافية أو مراعاة للمصلحة للعامة، لتصب فى صالح فئة معينة من رجال الأعمال، بيعت الشركة لاحقاً إلى شركة «أنوال» السعوديّة.

الانضمام للحراك المدني

"أمّا وقد خلعت السُلطةُ وريقة التوت التى كانت تُداري بها تفريطها فى أصول الدولة تحت مُسَمّياتٍ كاذبةٍ مخادعةٍ، وأعلنتها صريحةً أخيراً أنها بصدد تصفية الأصول.. يُصبح من العَبَث مخاطبة البائع الفاقد للأهلية والمصداقية.. ولكن يجبُ إعلامُ وإعلانُ كل من اشترى أو يفكر فى أن يشترى أيّاً من هذه الأصول أننا بُرآءٌ من هذه السُلطةِ وكُلّ بيوعاتها".

من كلمات يحيى حسين عبد الهادي

ميزت صفقة عمر أفندي انحيازات يحيى حسين عبدالهادي اللاحقة، فرحل عن الركب الحكومى، منضما إلى الحركة المدنية المعارضة، حتى اختاره المفكر الراحل عبد الوهاب المسيري ليكون ضمن اللجنة التنسيقية لحركة "كفاية" باعتباره شخصا مناهضا للخصخصة التى تعتمد على البيع لممتلكات حكومية بعضها مربح او تزيد قيمتها الحقيقية عن سعر البيع، ليقود الحركة الشعبية تحت شعار «لا لبيع مصر» حيث تعتبر أن كل البيوعات التى تمت غير مشروعة لأنه لم يؤخذ رأى الشعب فيها وهو المالك الحقيقى لكل أصول الشركات حيث يصعب أن يتدارك هذا الخطر حتى بعد زوال النظام الحالى .

اعتبر عبد الهادي فى بيان ألقاه بهذه المناسبة أن ما يحدث هو تنفيذ لأجندة خارجية لتدمير مصر وتخريب أصولها فثقافة البيع هى عنوان هذه المرحلة لمصر وأن الحل للخروج من هذه التجاوزات هو تغيير النظام بسياساته.

وقد تصدى من خلال هذه الحركة لبيع بنك القاهر ة، كما تصدى لبيع أراضى مميزة بالساحل الشمالى- سيدى عبد الرحمن - لهشام طلعت مصطفى وسميح ساويرس وجمعية جيل المستقبل بلجنة السياسات بسعر 160 جنيه للمتر المربع، وتم رفع دعوى لأبطال البيع إلا أنه خسرها -بطبيعة الحال- بل تم رفع دعوى سب علنى ضده من رئيس الشركة القابضة لتحكم المحكمة فى 5 مايو 2009 بتغريمه 40 ألف جنيه كتعويض لرئيس الشركة القابضة، وهو المبلغ الذي تم تخفيضه فى الاستئناف فى يونيو 2009 إلى عشرة آلاف جنيه، وفى 10 يونيو 2009 أصدرت الحركة بيانها التالى تضامنا مع أحد شرفاء مصر (اكتتبوا لدفع غرامة مصر تضامنا مع المهندس يحيى حسين عبد الهادي).

يحيى حسين عبدالهادي أثناء محاكمته – المصدر "أرشيف صحفي"

"اللهم ثورة".. يحيى حسين

استمر يحيى حسين عبدالهادي على طريق الحق، والمطالبة بدرء الفساد، وحماية المال العام حتى بعد ثورة يناير 2011، والذي يعتبر أحد أهم وجوه المجتمع المدنى التى نادت بالتغيير، وتمسك بموقفه حتى مجيء النظام السياسى الحالى، واستمر فى كتابة مقالاته الناقدة للوضع، والمطالبة بالتغيير، حتى ألقى القبض عليه عام 2019، اتهم عبدالهادي فى القضية رقم 277 لسنة 2019، والمعروفة إعلاميًا بتنظيم "اللهم ثورة" بمشاركة جماعة إرهابية فى تحقيق أغراضها والدعوة إلى تعطيل أحكام القانون الدستور المصري ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها.

وأسندت له اتهامات بالإعداد والتخطيط لارتكاب أعمال عنف خلال شهري يناير وفبراير 2019، واستغلال ذكرى ثورة 25 يناير للقيام بأعمال تخريبية ونشر الفوضى فى البلاد ونشر أخبار كاذبة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية بالبلاد بقصد تكدير السلم العام.

فيما بعد حصل عبدالهادي على عفو رئاسى نشر فى الجريدة الرسمية، وتم الإفراج عن المنسق العام للحركة المدنية تنفيذًا للقرار بالعفو عنه، بعد صدور حكم من محكمة جنح مدينة نصر بحبسه 4 سنوات؛ لاتهامه بنشر أخبار كاذبة عمدًا.

بعد خروجه من السجن لم يحاول عبدالهادي أن يهادن السلطة، أو يحيد عن طريقه رغم ما لقاه، لتضيق به السلطات وتعود لاتهامه بنشر أخبار كاذبة فى 3 مقالات كتبها عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعى فيس بوك فى الفترة بين أغسطس 2022 ومارس 2023. قبل أن يتم الحكم عليه بسنة مع إيقاف التنفيذ.

حينها قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف الذي كان قد قضى بحبس المهندس يحيى حسين عبدالهادي المتحدث السابق باسم الحركة المدنية الديمقراطية، سنة مع إيقاف تنفيذ الحكم لمدة 3 سنوات، فى القضية رقم 1206 لسنة 2023، على خلفية اتهامه بإذاعة أخبار كاذبة خارج البلاد وداخلها وبث الرعب بين المواطنين، بسبب نشره مقالات رأي، والمعروفة باسم "قضية المهندس يحيى حسين عبدالهادي الثانية".

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، إذ عادت السلطات لتتهمه بإساءة استخدام وسائل التواصل والانضمام لجماعة إرهابية، ثم معاودة إلقاء القبض عليه فى تحقيقات القضية رقم 3916 لسنة 2024 حصر أمن دولة، وتكرار التهم ذاتها من انضمام إلى جماعة إرهابية، إساءة وسائل التواصل، بث ونشر إشاعات وأخبار كاذبة، ارتكاب جريمة من جرائم تمويل الإرهاب، وكذلك التحريض على ارتكاب جريمة إرهابية.

وبحسب هيئة الدفاع فقد تعرض عبدالهادي أثناء القبض عليه لأعراض ذبحة صدرية، وتم مواجهته بمقال (إلى متى يصمت الجيش)، وتم نقله إلى سجن العاشر 4، حيث سمحت النيابة بتسليمه الأدوية الخاصة به.

"كان المهندس يحيى حسين عبد الهادي يدرك جيدًا أنه مهدد بالاعتقال حتى قبل خروجه من السجن"، هكذا يشرح عضو حزب الأمل وحملة المرشح السابق للانتخابات الرئاسية المحامى علاء الخيام تقديس عبدالهادي لكلمة الحق، وعدم اكتراثه بأمانه الشخصى، مضيفا "كان واضحًا فى موقفه، مصممًا على الاستمرار فى نهجه القائم على نقد الفساد بكل أشكاله والدفاع عن مصالح الوطن، دون أن يتراجع عن قول الحق، حتى لو كان الثمن حريته".

حول ظروف اعتقاله الأخيرة يروي الخيام "فى يوم اعتقاله، كان عبدالهادي مدعوًا لحضور ندوة حول مكافحة الفساد بدعوة من حزب تيار الأمل. كان فى طريقه إلى الفاعلية برفقة الدكتور عبد الجليل مصطفى، قبل أن تعترضهما سيارة "ميكروباص" يستقلها أشخاص بزي مدنى، قاموا باختطافه إلى جهة غير معلومة، ليظهر لاحقًا فى النيابة قيد التحقيق فى قضية ملفقة. المفارقة المؤلمة أن هذا اليوم كان من المفترض أن يشهد تكريمه وتسليمه درع تقدير لدوره الوطنى النبيل".

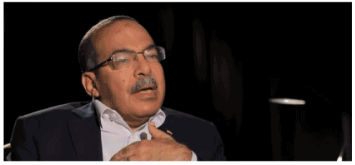

على مدار سنوات، كانت كتابات المهندس يحيى حسين قوية وواضحة، تكشف الفساد وتنتقد أداء الحكومة، وتقدم نصائح للنظام، مؤكدًا فى أكثر من مناسبة أنه لن يتراجع عن مواقفه. وبحسب الخيام ربما كانت الندوة التى كان سيشارك فيها رسالة واضحة حول تمسكه بموقفه، مما عجّل باعتقاله، فى محاولة لإسكاته ومنعه من كشف الحقائق.

يعدد لنا الخيام مشاهداته حول المهندس يحيى، وخصوصا يوم اعتقاله، حيث يصفه بالشديد الانضباط فى مواعيده، لذلك عندما تأخر عن الحضور، حاول الاتصال به لكنه لم يستجيب، وهو أمر غير معتاد. فيما بعد تواصل الخيام مع الدكتور عبد الجليل مصطفى، الذي فاجأه بالخبر الصادم.

وذلك بينما تم إبلاغ الحضور بالنبأ الحزين، وتحولت الندوة إلى فعالية للحديث عن دور يحيى حسين، حيث تم تكريمه رغم غيابه، وتسليم الدرع مؤقتًا لأحد الزملاء. الحضور جميعهم أصيبوا بصدمة من هذا التطور الخطير، فى حين رُصدت تحركات أمنية أمام مقر الفعالية، مما دفع المنظمين إلى إنهاء اللقاء مبكرًا حرصًا على سلامة الجميع.

يضيف الخيام "يحيى حسين عبد الهادي أحد الرموز الوطنية التى نعتز بها، وكان عضوًا بارزًا فى اللجنة الاستشارية لحملة المرشح الرئاسى أحمد الطنطاوي، وكذلك أحد أبرز قيادات تيار الأمل. كان اعتقاله رسالة محبطة للبعض، لكنه فى الوقت ذاته دليل على مدى تأثيره وقوة مواقفه".

وفقا للخيام تتابع اللجنة القانونية جلسات التحقيق عن كثب، وتحاول تقديم كل أشكال الدعم، فيما يُبدي الأستاذ خالد على وفريقه القانونى اهتمامًا كبيرًا بالقضية. وقد صدرت بيانات عديدة تطالب بالإفراج عنه، خاصة فى ظل تدهور حالته الصحية، حيث إنه أجرى عملية قلب مفتوح سابقًا، وتعرض لأزمات قلبية متكررة، ما يثير القلق الشديد على حياته داخل السجن.

يرى الخيام أن رغم خطورة الموقف، لم تحظَ قضيته حتى الآن بالدعم الكافى من الأحزاب والقوى السياسية والمنظمات الحقوقية، وهو ما يعكس الحالة السيئة التى تعانى منها مصر سياسيًا.

ومع ذلك فإن المعلومات الواردة من محبسه تؤكد أنه كما كان دائمًا: ثابت على مبادئه، متمسك بقيمه، صلب فى موقفه، معتز بتاريخه، ولم يُفاجَأ باعتقاله، لكنه يواجه خطرًا حقيقيًا على صحته، بحسب كلمات الخيام.

أما لجنة العفو، فيشير الخيام إلى توقفها تمامًا عن أداء دورها، فى ظل تجاهل السلطة لكل المناشدات والمطالبات بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي. مضيفا "كنت أتمنى أن يتحرك النائب العام بصفته محامى الشعب، لإعادة النظر فى أوضاع آلاف المعتقلين وإنهاء مأساة الحبس الاحتياطى، تطبيقًا للقانون والدستور، لكن المعطيات تؤكد أن الأمور ستظل على حالها لفترة طويلة".

يختم الخيام بالقول" للأسف، لا يوجد أي حراك سياسى حقيقى؛ فالحياة السياسية تعيش حالة موت إكلينيكى، فى ظل غياب أحزاب معارضة قوية، وافتقاد النخب السياسية للإجماع الشعبى، بينما أصبح مصير كل من يعارض النظام هو السجن. امتلأت المعتقلات بأصحاب الرأي، وسط غياب أي حلول واضحة للإفراج عنهم، رغم الوعود

يحيى حسين.. لا يعرف الحق بالرجال

"ذات يوم قريب بإذن الله سيزورنى الأخ الصديق الدكتور محمد البلتاجى أو أزوره.. أستطيع أن أتوقع ردَّ فعلٍ مساوٍ لما حدث بالنسبة للقائى بدومة ومضاداً له فى الاتجاه.. فالمرض واحدٌ"

من كلمات يحيى حسين عبد الهادي

لم نكن أنا وحسين عبدالهادي أصدقاء مقربين، بل كنا نختلف تمامًا فى الأيديولوجيا السياسية. ومع ذلك، لم يمنعه ذلك أبدًا من مناصرتى والوقوف إلى جانبى عندما تعرضت للاعتقال، فبالنسبة له، الحق لا يُعرف بالأشخاص كما يقولون. هذه الكلمات لخصها الكاتب والناشر هشام قاسم فى وصفه لشخصية يحيى حسين.

كان قاسم قد مر بتجربة السجن بعد بلاغ من كمال أبوعيطة، المنتمى لحزب الكرامة، وهى حادثة شابتها العديد من الانتهاكات والممارسات التى استهدفت شخصه، لاسيما بسبب انتقاداته المتواصلة للسلطة. وفى ظل هذا الواقع القاسى، يعتبر قاسم أن يحيى حسين يعد من أخلص الشخصيات العامة التى عرفتها مصر، وأكثرهم حرصًا على الحفاظ على المال العام، قبل وبعد ثورة 2011. فقد ضحى بوظيفته العامة وكل ما يملك من أجل هذا الهدف النبيل.

وعلى الرغم من التحديات والمصاعب التى مر بها، يرى قاسم أن عبدالهادي هو من أولئك الذين لا يتراجعون عن قول الحق مهما كانت العواقب. "هناك نوعية من الناس لا تستطيع إلا أن تنطق بكلمة الحق، مهما كانت النتائج الوخيمة لهذا الفعل، وعبدالهادي واحد من هؤلاء القلائل". كما يضيف قاسم بثقة: "أنا متأكد أنه إذا خرج يحيى حسين من السجن غدًا، فسوف يستمر فى تمسكه برؤيته، ولن يتوقف عن الدفاع عما يراه حقًا".

ويستشهد قاسم بأزمته الشهيرة التى قسمت التيار المدنى إلى قسمين، حيث ينتمى هو إلى الشق الليبرالى، بينما عبدالهادي ينتمى إلى اليسار. ومع ذلك، منذ اللحظة الأولى من الأزمة، أعلن عبدالهادي دعمه غير المشروط له، معارضًا بشدة القبض عليه وانتهاك حقوقه القانونية والإنسانية. تضامنه كان بعيدًا عن أي انتماء سياسى أو أيديولوجى، بل كان موجهًا فقط نحو الضمير الإنسانى، وهو أمر ليس غريبًا عن عبدالهادي طوال مسيرته السياسية.

أما النهاية المتوقعة للمشهد السياسى بشكله الحالى، فيعتقد قاسم أن الحل الوحيد للخروج من هذا المأزق يكمن فى وصول حكم سلطة مدنية حقيقية، إلى سدة الحكم، على أن تنبع من إرادة شعبية ديمقراطية. وإلا سيستمر التدهور الاقتصادي المدمر، المرادف لانتهاكات الحريات وقمع الحقوق، مما يفاقم الأزمة ويعمق أبعادها.

الناشر هشام قاسم – المصدر "أرشيف صحفى"

وأخيرا..

نختم بجزء مقال عبدالهادي الذي عنونه بمَصرَفُ زكاةٍ.. أَمْ قضيةُ تمويل؟

فى بلدٍ تَعُجُّ سجونه بالأَسْرَى والرهائن الذين انقطعت عنهم وعن ذويهم أسباب الرزق.. وحتى من يخرج من السجن الصغير إلى السجن الكبير يواجه حصاراً وقَتْلاً مدنياً كاملاً (مصادرة، تحفظاً، فصلاً وظيفياً، مطاردةً لكل فرصة عمل جديدة، منعاً من السفر، ...).. ومن يجأر بالشكوى يُعادُ اعتقاله مرةً أخرى.. وكأنما المطلوب هو الموت جوعاً أو انحراف الأَسَر الكريمة.. إجرامٌ غَيْرُ مسبوقٍ وانحطاطٌ يَفوقُ حتى ما حدث للعراييين وأَسرهم فى عهد الاحتلال والخديوي الخائن.

أتحدث عن شريحةٍ كبيرةٍ لا تضم باعةً جائلين وفواعلية وأرزقيةً باليومية فقط، وإنما تضم أيضاً قضاةً وأطباء ومهندسين وأساتذة جامعة ومحاسبين ومحامين وصحفيين وضباطاً ورجال أعمال.. رجالاً ونساءً.. شباباً وكهولاً.. مسيحيين ومسلمين.

لَدَيَّ ثلاثة أسئلة:

سؤالٌ إلى أهل الفتوى: هل يُعَدُّ الإنفاق على هؤلاء أحد مصارف الزكاة؟

وسؤالٌ إلى أهل القانون: وما السبيل لهذا المصرف فى ظل تأميم وعسكرة النشاط الخيري، وتلفيق قضية تمويل جماعة إرهابية لكل من يطرق هذا الباب؟

وسؤالٌ إلى الله عَزَّ فى عُلاه: إلى مَتَى حِلْمُك؟ إلى مَتَى حِلْمُك؟ إلى مَتَى حِلْمُك؟

الأجندة الحقوقية

جدول الايام العالمية

شهـر أبريل

- 5 أبريل — اليوم الدولى للضمير — لقراءة المزيد
- 7 أبريل — يوم الصحة العالمى — لقراءة المزيد
- 21 أبريل — اليوم العالمى للإبداع والابتكار — لقراءة المزيد
- 23 أبريل — اليوم العالمى للكتاب وحقوق المؤلف — لقراءة المزيد
- 26 أبريل — اليوم العالمى للملكية الفكرية — لقراءة المزيد
- 28 أبريل — اليوم العالمى للصحة والسلامة فى مكان العمل — لقراءة المزيد

جدول الايام العالمية

شهـر مايو

- 3 مايو — اليوم العالمى لحرية الصحافة — لقراءة المزيد
- 15 مايو — اليوم الدولى للأسر — لقراءة المزيد
- 16 مايو — اليوم العالمى للعيش معا فى سلام — لقراءة المزيد
- 17 مايو — اليوم العالمى للاتصالات ومجتمع المعلومات — لقراءة المزيد
- 21 مايو — اليوم العالمى للتنوع الثقافى من أجل الحوار والتنمية — لقراءة المزيد
- 22 مايو — اليوم الدولى للتنوع البيولوجى — لقراءة المزيد
- 29 مايو — اليوم الدولى لحفظة السلام — لقراءة المزيد

جدول الايام العالمية

شهـر يناير

- 4 يونية — اليوم الدولى لضحايا العدوان من الأطفال الأبرياء — لقراءة المزيد
- 5 يونية — اليوم العالمى للبيئة — لقراءة المزيد
- 12 يونية — اليوم العالمى لمكافحة عمل الأطفال — لقراءة المزيد
- 17 يونية — اليوم العالمى لمكافحة التصحر والجفاف — لقراءة المزيد
- 18 يونية — اليوم الدولى لمكافحة خطاب الكراهية — لقراءة المزيد
- 19 يونية — اليوم الدولى للقضاء على العنف الجنسى فى حالات النزاع — لقراءة المزيد
- 20 يونية — اليوم العالمى للاجئين — لقراءة المزيد
- 26 يونية — اليوم الدولى للأمم المتحدة لمساندة ضحايا التعذيب — لقراءة المزيد
- 30 يونية — اليوم الدولى للعمل البرلمانى — لقراءة المزيد

28 أبريل .. اليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية

السلامة والصحة في بيئة العمل

تحرير: برنامج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

إن السلامة والصحة فى مكان العمل من أهم القضايا التى تؤثر بشكل أساسى ومباشر على إنتاجية العاملين ورفاهيتهم، حيث أن بيئة العمل السليمة تساهم فى رفع مستوى آداء العاملين وتقليل الأمراض والحوادث خصوصا النفسية، ومن أجل التذكير بأهمية السلامة والصحة فى أماكن العمل، تم تخصيص اليوم العالمى للسلامة والصحة المهنية فى بيئة العمل يوم 28 أبريل.

28 أبريل .. اليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية

يوم السلامة والصحة المهنية الذي يتم الاحتفال به سنويا فى 28 أبريل هو فرصة لتذكير كل من المؤسسات والحكومات والمجتمعات بأهمية الحفاظ على بيئة العمل كى تصبح آمنة وصحية، حيث يشجع اليوم العالمى للسلامة والصحة المهنية على الوقاية من الحوادث والأمراض المهنية عالميا، كما أنه يهدف إلى لفت الانتباه والتوعية بثقافة السلامة والصحة المهنية، والذي بدوره يساعد فى الحد من عدد الوفيات والإصابات المرتبطة بالعمل.

أما بخصوص تأمين بيئة العمل بما يحافظ على سلامة العاملين بها، أوضح قانون العمل رقم 12 لسنة 2003، فى بعض المواد ضرورة تأمين بيئة العمل والتزام المنشآت بتأمين بيئة العمل من العديد من المخاطر، مثل المخاطر الفيزيائية مثل الوطأة الحرارية والبرودة، تغيرات الضغط الجوي، مخاطر الإنفجار. وتأمين بيئة العمل للوقاية من المخاطر الميكانيكية التى تنشأ من الاصطدام، مثل كل خطر ينشأ عن الآت وأدوات العمل، وكل خطر ينشأ عن أعمال التشييد والبناء والحفر ومخاطر الانهيار والسقوط، وألزم أيضا المنشآت باتخاذ وسائل وقاية العمل من مخاطر الإصابة بالفيروسات والفطريات والطفيليات، وإلزام المنشآت بتوفير وسائل للوقاية من المخاطر الكيميائية.

النساء وبيئة العمل ..

تعانى النساء فى بيئات العمل السامة بشكل كبير، وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن نسبة مشاركة المرأة العربية فى القوى العاملة 18.4 % مقابل 77.2% فى صفوف الرجال.

فما هى التحديات التى تواجه النساء فى بيئات العمل ..!

1 - التمييز أثناء الحمل : تعانى العديد من النساء من رفضها فى الوظائف بسبب حملها، وذلك بسبب خوف صاحب العمل من تقليل عدد ساعات المرأة بسبب الحمل، وأخذ إجازة الوضع، مما يضع العديد من النساء الحوامل فى مشكلة عدم إيجاد عمل مناسب، أو طردهن من عملهن بسبب حملهن.

2 - التحرش فى أماكن العمل : تعانى النساء فى أماكن العمل من التحرش أشكال عديدة سواء تحرش جسدي، لفظى، أو التحديق بطريقة معينة، مما يؤثر على حالتها النفسية، ووفقا للأمم المتحدة فإن النساء أكثر عرضة للتحرش من الشباب بمقدار الضعفين.

بيئة العمل الغير سليمة والانتحار ..

إن الضغط النفسى الناتج عن ظروف العمل الصعبة قد يساهم فى زيادة معدلات الانتحار بين العاملين، حيث أن بيئة العمل التى تتسم بالتمييز، وساعات العمل الطويلة، والأعباء الثقيلة، والظروف النفسية القاسية، يمكن أن تتسبب فى وجود مشاعر من العجز واليأس.

وقال جاري نامى مدير معهد التنمر فى أماكن العمل فى إيداهو أن التعرض لفترة طويلة للمضايقات وأشكال أخرى من الضغوط يمكن أن تحدث تغيرات فى المخ، كما أن هرمونات التوتر قد تغمر المخ مما يقلص القدرة على التفكير العقلانى الواضح.

وتشير التقديرات إلى أن ما بين 200 و 300 موظف من كل 1000 عامل من مشاكل صحية نفسية خطيرة سنويا، ويموت عامل واحد منتحرا كل عشر سنوات، ومقابل كل موظف ينتحر يفكر 10 - 20 آخرون فى محاولات الانتحار، مما يلفت النظر إلى أن حالات الانتحار المرتبطة بأماكن العمل خطيرة والسلامة النفسية للعاملين تحتاج التعامل معها بجدية، وتشير التحليلات إلى أن بيئات العمل قد تكون مرتبطة بمخاطر الإنتحار بشكل أكبر خصوصا بين العاملين فى قطاعات مثل الصحة، البناء، الانتاج، الزراعة، مما يشير إلى أن العمال فى مختلف الوظائف سواء بسيطة أو شديدة يحتاجون للاهتمام ببيئة العمل وبصحتهم النفسية.

وتتعدد الأسباب التى تؤدي إلى الانتحار بسبب بيئة العمل الغير سليمة، مثل:

- الإرهاق الزائد: بعض الوظائف تتطلب ساعات عمل طويلة جدًا، ما يؤدي إلى إرهاق شديد يؤثر على الصحة العقلية. يمكن أن يسبب هذا الضغط المستمر الشعور بالإجهاد المفرط الذي يؤدي فى بعض الحالات إلى اتخاذ قرارات مأساوية مثل الانتحار.

- التمييز والاضطهاد: العاملون الذين يتعرضون للتنمر أو التمييز بسبب الجنس، أو العرق، أو الدين قد يعانون من تدهور كبير فى صحتهم النفسية، مما قد يؤدي إلى انهيارهم النفسى أو حتى الانتحار.

- عدم وجود دعم نفسى كاف: فى بيئات العمل التى تفتقر إلى البرامج النفسية الداعمة، قد يواجه العاملون مشاكل نفسية دون أي مساعدة أو إرشاد. هذا الإهمال قد يزيد من خطر الانتحار.

- الظروف الاقتصادية الضاغطة: فى بعض الصناعات أو الشركات التى تمر بأوقات اقتصادية صعبة، قد يشعر العمال بالضغط المالى الكبير وعدم وجود أفق للمستقبل، مما يؤدي إلى تراكم المشاعر السلبية التى تؤدي إلى الانتحار.

كيف نحافظ على بيئة عمل سليمة للعاملين ..

الوصول إلى بيئة عمل سليمة هو الخطوة الأولى للحد من المخاطر الصحية والنفسية التى يمكن أن تواجه العاملين، ومن أجل تحسين بيئة العمل يجب على أصحاب العمل والمؤسسات إتخاذ عدة تدابير وإجراءات هامة للحفاظ على بيئة عمل سليمة تضمن سلامة وصحة العاملين، ومن هذه التدابير:

- الالتزام بمعايير السلامة: يجب على الشركات أن تتبع لوائح السلامة المهنية التى تضعها الجهات الحكومية والدولية وكافة الجهات المعنية، وتشمل معايير السلامة تخصيص معدات وقاية شخصية، كالخوذ والملابس الواقية والقفازات، والأحذية، كما يجب أن يتم تدريب العاملين بشكل مستمر على كيفية إستخدام هذه المعدات، وأهميتها للحفاظ على سلامتهم.

- التدريب والتوعية: يجب أن يتلقى جميع الموظفين التدريب اللازم حول إجراءات السلامة فى بيئة العمل، ويشمل ذلك كيفية التعامل مع الطوارئ والإخلاء فى حالات الحوادث، وطرق الإسعافات الأولية، حيث أن التعليم المستمر للعمال يعد جزءا أساسيا من برنامج السلامة والصحة المهنية.

- توفير بيئة فيزيائية وصحية آمنة: وذلك عن طريق ضمان التهوية الجيدة، والإضاءة الكافية، وتنظيم المساحات لتقليل المخاطر، كما ينبغى أيضا التعامل مع المواد الكيميائية والملوثات بعناية لتجنب الأمراض المهنية.

- الاهتمام بالصحة النفسية: وكما ذكرنا لا تقتصر السلامة المهنية على المخاطر الجسدية فقط، بل تشمل أيضًا الصحة النفسية، لذلك يجب على المؤسسات توفير بيئة عمل خالية من التوترات النفسية، والتميز، والتنمر، وذلك عن طريق الاستماع للموظفين وتوفير الدعم النفسى عند الحاجة، كما يمكن تحسين الحالة النفسية للعاملين وتقليل الإجهاد الذي قد يؤدي إلى الانتحار أو حدوث مشاكل نفسية.

- الإشراف والمراجعة الدورية: يجب على الشركات القيام بمراجعة دورية لإجراءات السلامة وتقييم فعاليتها. يمكن أن تشمل هذه المراجعات اختبارات الحوادث، والبحث عن تحسينات جديدة يمكن تطبيقها لتوفير بيئة أكثر أمانًا، عمل استبيانات لمعرفة المشاكل التى تواجه العاملين والعاملات بشكل دوري للتعامل معها وإيجاد حلول لها.

كما أن للإدارة دور مهم جدا فى خلق بيئة العمل الآمنة، وذلك عن طريق التواصل الفعال مع العاملين وسماع مخاوفهم وتقديم حلول فورية، ووجود شفافية للإبلاغ عن الحوادث، وأيضا تشجيع ثقافة السلامة عن طريق مكافأة العمال الملتزمون بمعايير السلامة، وإتاحة حالة من التوازن بين الحياة العملية والصحية عن طريق توفير فترات راحة منتظمة وتقليل ساعات العمل الطويلة، مع توفير برامج للدعم النفسى للعاملين داخل المؤسسات.

خاتمة ..

فى الختام، تعد السلامة والصحة فى بيئة العمل من العناصر الأساسية التى تضمن رفاهية العاملين وتساهم فى تعزيز إنتاجيتهم. الاحتفال باليوم العالمى للسلامة والصحة المهنية فى 28 أبريل يُعد فرصة هامة للتأكيد على ضرورة توفير بيئة عمل آمنة وصحية. على الرغم من التقدم الكبير، لا تزال النساء يواجهن تحديات كبيرة مثل التمييز والتحرش، مما يتطلب اتخاذ تدابير فاعلة لضمان بيئة عمل متساوية وآمنة للجميع. كما أن بيئات العمل غير السليمة تؤثر بشكل سلبى على الصحة النفسية للعاملين، ما يستدعى الاهتمام بشكل أكبر بالحفاظ على الصحة النفسية والدعم المستمر. لتحقيق بيئة عمل مثالية، يجب على المؤسسات الالتزام بمعايير السلامة، وتوفير بيئة داعمة وصحية تضمن للجميع حياة مهنية آمنة وصحية.

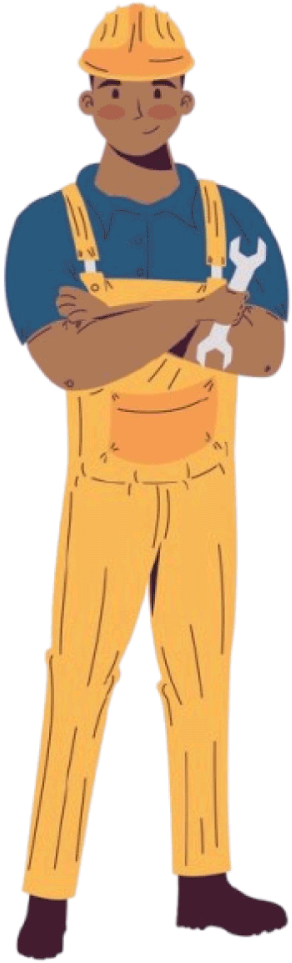

كبسولات حقوقية

حقوق السجناء في الرعاية الصحية بين الاتفاقيات الدولية والانتهاكات المحلية

في مقدمة كتيبها لتدريب موظفي السجون، اعتبرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أن الرعاية الصحية السليمة حق أساسي ينطبق على جميع أفراد البشر، وأن ظروف الرعاية الصحية في السجون تؤثّر على الصحة العامة، وذلك انطلاقا من مبدأ جوهري يعتبر التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية، والعقلية يمكن بلوغه حق من حقوق الإنسان.

حقوق السجناء في الاتفاقيات الدولية

" بحسب مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين فى جنيف عام 1955 "يجب أن يتوفر فى كل سجن طبيب مؤهل واحد على الأقل، يكون على بعض الإلمام بالطب النفسى. وينبغى أن يتم تنظيم الخدمات الطبية على نحو وثيق الصلة بإدارة الصحة العامة المحلية أو الوطنية "

" السجناء الذين يتطلبون عناية متخصصة ينقلون إلى سجون متخصصة أو إلى مستشفيات مدنية. ومن الواجب، حين تتوفر فى السجن خدمات العلاج التى تقدمها المستشفيات، أن تكون معداتها وأدواتها والمنتجات الصيدلانية التى تزود بها وافية بغرض توفير الرعاية والمعالجة الطبية اللازمة للسجناء المرضى، وأن تضم جهازا من الموظفين ذوي التأهيل المهنى المناسب "

" فى سجون النساء، يجب أن تتوفر المنشآت الخاصة الضرورية لتوفير الرعاية والعلاج قبل الولادة وبعدها. ويجب، حيثما كان ذلك فى الإمكان، اتخاذ ترتيبات لجعل الأطفال يولدون فى مستشفى مدنى. وإذا ولد الطفل فى السجن، لا ينبغى أن يذكر ذلك فى شهادة ميلاده "

" حين يكون من المسموح به بقاء الأطفال الرضع إلى جانب أمهاتهم فى السجن، تتخذ التدابير اللازمة لتوفير دار حضانة مجهزة بموظفين مؤهلين، يوضع فيها الرضع خلال الفترات التى لا يكونون أثناءها فى رعاية أمهاتهم "

" يقوم الطبيب بفحص كل سجين فى أقرب وقت ممكن بعد دخوله السجن، ثم بفحصه بعد ذلك كلما اقتضت الضرورة، بغية اكتشاف أي مرض جسدي أو عقلى يمكن أن يكون مصابا به واتخاذ جميع التدابير الضرورية لعلاجه، وعزل السجناء الذين يشك فى كونهم مصابين بأمراض معدية أو سارية، وتبيان جوانب القصور الجسدية أو العقلية التى يمكن أن تشكل عائقا دون إعادة التأهيل، والبت فى الطاقة البدنية على العمل لدى كل سجين "

حين يكون من المسموح به بقاء الأطفال الرضع إلى جانب أمهاتهم فى السجن، تتخذ التدابير اللازمة لتوفير دار حضانة مجهزة بموظفين مؤهلين، يوضع فيها الرضع خلال الفترات التى لا يكونون أثناءها فى رعاية أمهاتهم "

يجب أن يكون في وسع كل سجين أن يستعين بخدمات طبيب أسنان

الإهمال الطبي في السجون المصرية

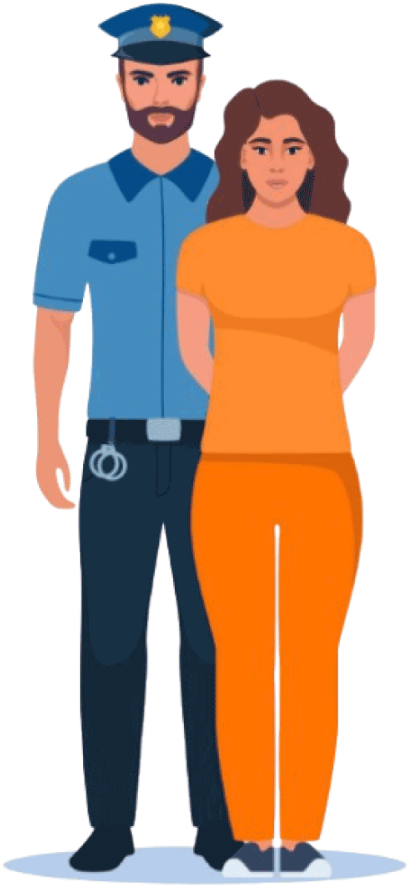

" فى مصر ومع تزايد أعداد السجناء السياسيين بشكل غير مسبوق خلال السنوات الاثنى عشر الأخيرة، تزايدت الشكاوى حول الإهمال الطبى المتعمد للسجناء، والتى وصلت فى بعض الحالات إلى الوفاة، وذلك بالمخالفة لكافة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق السجناء. "

" أغفلت التشريعات المصرية العديد من أسس تقديم الرعاية الطبية للسجناء، التى اشتملت عليها التشريعات الدولية، وفى واقع الأمر لم يضع قانون تنظيم السجون أي شروط أو قواعد حقيقية لتقديم الرعاية الطبية سوى ما نص عليه من وجود طبيب مداوم فى السجن "

" لم تضع التشريعات الوطنية أيضا أي نصوص متعلقة بتوفير الأدوية والأدوات الطبية اللازمة لتوفير الرعاية الصحية للسجناء، أو بتوفير أطباء فى تخصصات مختلفة أو الحق فى عرض السجين المريض بسرعة وبدون إبطاء على الطبيب. لم تضع أي قواعد متعلقة بتقديم الرعاية الطبية للسجناء ذوي الأمراض المزمنة أو الكبار فى السن أو الاحتفاظ بتقارير طبية حول حالات السجناء "

" ناشدت المفوضية المصرية للحقوق والحريات السلطات المصرية على مدار سنوات تقديم الرعاية الطبية المناسبة للسجناء، ونشرت تقارير مختلفة مسلطة الضوء على الوضع المتردي للعديد منهم، وكذلك شاركت شكاوى المعتقلين، والتى نادرا ما تلقى صدى أو استجابة من قبل المسؤولين "

" جاء فى لائحة تنظيم السجون فى المادة رقم 33 فى نقطتها الأولى أن على مأمور السجن تنفيذ ما يشير به طبيب السجن فيما يختص بتعديل معاملة مسجون وفق ما تستدعيه حالته الصحية، ثم يعطى الحق لمأمور السجن بالتحفظ على التوصيات التى انتهى إليها الطبيب فى نقطته الثانية وفى هذه الحالة يرفع الأمر إلى إدارة الخدمات الطبية بالسجون لتشكيل لجنة للنظر فيما قرره طبيب السجن، الأمر الذي يستغرق فترات زمنية طويلة يمكن أن تشكل خطرًا بالغًا على صحة السجناء وهو ما يحدث بالفعل حيث يفقد العشرات من المسجونين حياتهم نتيجة الإهمال الطبى فى السجون المصرية "

خلال النصف الثانى من عام 2024 قدمت المفوضية المصرية دعما قانونيا لأكثر من 20 محتجز على خلفية شكاوي تتعلق بالاهمال الطبى.

بفضل جهود المفوضية المصرية..

اللاجئ اليمني عبد الباقي سعيد يحصل على حريته ويلحق بعائلته في كندا

في إطار سعيها المستمر لرفع المظالم عن الناس من أجل وطن يحمي إنسانيتنا، تصدت "المفوضية المصرية للحقوق والحريات" خلال السنوات الماضية للدفاع عن اللاجئ اليمنى عبدالباقى سعيد عبده، وقد تكلل نضالها - مع شركائها من منظمات المجتمع المدنى - فى يناير 2025 بحصول عبدالباقى على حريته وتمكينه من إعادة التوطين فى كندا مع أسرته. لتؤكد "المفوضية المصرية" مجددا بذلك الإنجاز أنه بالنضال القانونى والسلمى المشروع نستطيع الحصول على حقوقنا المهدورة وحماية وتعزيز حقوق الإنسان ودعم المهاجرين واللاجئين وطالبى اللجوء ودفع الحكومة للالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية الموقعة عليها الدولة.

ويشار إلى أنه فى عام 2008 قرر عبدالباقى تغيير ديانته من الإسلام للمسيحية فى اليمن، وهو الأمر الذي تطلب معه ممارسة شعائر ديانته سرا فى منزله، حيث أن المجتمع اليمنى لا يوجد به مسيحيون وإنما مسلمون ويهود فقط. لكن البعض رصد أنشطته الدينية حيث كان يجتمع للصلاة هو وآخرون، ثم استطاع أحدهم تصويرهم ووضع الصور على الانترنت وبدأ المحيطون يعرفون، وعقب إعلانه عن تحوله للمسيحية على وسائل التواصل الاجتماعى فى 2013، تم فصله من عمله، وألحقت أضرارا بسيارته، وفى يوليو 2013 تم إضرام النار فى منزله مما تسبب فى وفاة زوجته الأولى فى الحريق بعد صراع 3 أيام وإصابة أحد أبنائه.

ووصل عبدالباقى وأولاده إلى مصر فى أغسطس 2014 عن طريق فيزا سياحية ثم تقدم بطلب لجوء وسجل بمفوضية الأمم المتحدة، وبالفعل تم تسجيله فى مكتب مفوضية شؤون اللاجئين فى 29 يونيو 2015. لكن عبدالباقى كان يواجه صعوبات فى مصر متعلقة بممارسة الشعائر الدينية المسيحية حيث رفضت الكنيسة مساعدته طالما لم يتغير دينة فى الأوراق الرسمية والهوية الشخصية إلى المسيحية، الأمر الذي اضطره إلى ممارسة شعائر دينه فى المنزل.

وفى الثانية من صباح يوم 15 ديسمبر 2021 بدأت معاناة عبدالباقى مع الحبس الاحتياطى فى مصر، حيث ألقت قوات الأمن القبض عليه بعد تدوينة له عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعى "فيسبوك" تحدث فيها عن إيمانه وعقيدته التى يعتنقها منذ 2013، أي قبل القدوم واللجوء إلى مصر. وقد تم إخفاءه قسريا لعدة أيام إلى أن ظهر أمام نيابة أمن الدولة العليا فى 23 ديسمبر من العام ذاته، متهما على ذمة القضية ة رقم 2993 لسنة 2021 حصر تحقيق أمن دولة عليا، حيث وجهت له اتهامات بالانضمام لجماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، وازدراء الدين الإسلامى على إثر تحوله من الديانة الإسلامية واعتناقه الديانة المسيحية.

ومنذ إلقاء القبض عليه، تعرض عبدالباقى للعديد من الانتهاكات إلى جانب تعرضه للاختفاء والعرض على النيابة بدون محامى اشتكى عبد الباقى من سوء حالته النفسية والجسدية، خاصة أنه لم يتمكن من تعاطى أدويته حيث يعانى من أمراض مزمنة ولديه دعامات بالقلب.

محاولة الترحيل إلى اليمن وتدخل المؤسسات الحقوقية

فى يونيو 2022 جرى اصطحاب عبد الباقى من سجن القناطر إلى السفارة اليمنية بالقاهرة ليتسلم جواز سفره اليمنى تمهيدا لترحيله إلى اليمن، وبعد رفضه تم استصدار وثيقة سفر لمدة شهر ليستكمل إجراءات ترحيله.

وحينما علمت عدد من المؤسسات الحقوقية بينها المفوضية المصرية للحقوق والحريات بهذه الإجراءات أصدرت مطالبات لوزير الداخلية لرفض محاولة ترحيله، حيث يعنى ترحيله أنه سيواجه عقوبة الإعدام فى اليمن بسبب تغيير ديانته بالإضافة لاستمرار التهديدات فى اليمن من الجماعات المتطرفة، وحيث أن عملية الترحيل ستكون مخالفة للقانون الذي يجرم عملية طرد واستبعاد مقدمى طلبات اللجوء إلى أي بلدان وجودهم فيها قد يشكل خطرا على حياتهم.

وأصدرت مجموعة من الخبراء الأمميين مذكرة أممية أرسلت للسلطات المصرية للتعبير عن مخاوفهم إزاء ترحيل اللاجئ اليمنى عبد الباقى سعيد وهم الفريق العامل المعنى بالاحتجاز التعسفى؛ الفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعى؛ المقرر الخاص المعنى بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً؛ المقرر الخاص المعنى بتعزيز وحماية الحق فى حرية الرأي والتعبير؛ المقرر الخاص المعنى بحقوق الإنسان للمهاجرين؛ والمقرر الخاص المعنى بقضايا الأقليات والمقرر الخاص المعنى بحرية الدين أو المعتقد.

مهمة الدفاع عن عبدالباقي

وخلال السنوات الماضية أخذت المفوضية المصرية للحقوق والحريات على عاتقها مهمة الدفاع عن اللاجئ اليمنى عبدالباقى سعيد، وطالبت السلطات المصرية عدة مرات بالإفراج الفورى عنه، كما حملت السلطات المسئولية عن حالته الصحية، وطالبت السلطات تقديم دليل على صدق نواياها فى تحديد ضوابط للحد من الحبس الإحتياطى. كما طالبت بتمكين عبدالباقى من تلقى مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين فى الانتقال إلى كندا والالتحاق بأسرته.

وأكدت "المفوضية المصرية" أنه بالإضافة إلى الاحتجاز التعسفى، فإن حتى التهم الموجهة إلى عبدالباقى غير ثابتة وما ينسب إليه يدخل فى إطار الحق فى حرية الرأى والتعبير، وحرية الدين والمعتقد، وأن الحق فى حرية الدين أو المعتقد والتعبير السلمى عنهما محمى بموجب القانون الدولى فى المادتين 18 و19 من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما ينص إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد لعام 1981 (فى المادة 2): "لا يجوز أن يتعرض أحد للتمييز من قبل أي دولة أو مؤسسة أو مجموعة من الأشخاص أو شخص على أساس الدين أو المعتقد الآخر"

وذكّرت المفوضية المصرية للحقوق والحريات، السلطات المصرية بما تنص عليه المادة 33 من اتفاقية اللاجئين لعام 1951 والموقعة عليها مصر، بأنه "لا يجوز لأي دولة طرف أن تطرد لاجئًا أو ترده بأية صورة من الصور إلى حدود الأقاليم التى تكون حياته أو حريته مهددين فيها بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية"

أعضاء برنامج تعزيز ثقافة حقوق الإنسان يشاركون فى حملة للمطالبة باطلاق سراح عبد الباقي

وفى إطار الدور الذي لعبته المفوضية المصرية للحقوق والحريات، لدعم اللاجئ اليمنى عبد الباقى سعيد وحث السلطات على إطلاق سراحه أطلقت حملة للكتابة والتدوين عنه للمطالبة بالحرية له. وشارك أعضاء برنامج تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، بـ"المفوضية المصرية" فى الحملة الموسعة التى جرى إطلاقها للتعريف بقضية عبد الباقى ولمشاركة أسرته بالمطالبة للإفراج عنه وعودته إليهم مرة أخرى بعد سنتين من الحبس الاحتياطى.

أيضا، شارك المئات من أعضاء برنامج تعزيز ثقافة حقوق الإنسان فى التوقيع على عريضة تطالب السلطات المصرية بالإفراج الفوري عنه وتحديد موعد لمحاكمته إن كانت هناك جدية فى الاتهام وتمكينه ومحاموه من الحق فى الدفاع، وعدم التعرض له أو تهديده بالترحيل كونه يحظى بالحماية الدولية والقانونية وفق اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية 1951 ووفق الدستور والقانون المصري، كما أكد الموقعون وفق معلومات، أن حالة عبد الباقى الصحية الحالية بعد مرور سنتين فى الحبس تثير الكثير من المخاوف خاصة مع تفاقم المرض وامتناع السلطات عن تقديم الرعاية الصحية اللازمة له فى محبسه بشكل قد يهدد حياته، وكذلك حالة أسرته وأبناؤه والوضع الاقتصادي السىء لهم حيث كان هو المعيل الوحيد لأسرته.

كما كانت المفوضية المصرية للحقوق والحريات، تستغل كل مناسبة لتسليط الضوء على قضية عبدالباقى مثل اليوم العالمى للمهاجرين، ونشرت عبر مواقع التواصل الاجتماعى فيديو تشرح فيه معاناته. وحينما أكمل عامين فى الحبس الاحتياطى فى ديسمبر من العام 2023، أطلقت حملة للمطالبة بالإفراج عنه.

وكانت المفوضية المصرية تؤكد فى بياناتها بأن السلطات المصرية تخالف باحتجاز عبدالباقى التعسفى لأكثر من عامين الدستور المصري والإتفاقيات الدولية الملزمة، حيث حظيت الحرية الشخصية بالحماية الدستورية فى المادة (54) من الدستور المصري، كما تضمنها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، وكذا العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، لذلك لا يجوز المساس بحرية

التنقل إلا بإجراء القبض أو الحبس الاحتياطى، على أن يتم أيٌّ من الإجراءين فى إطار ضمانات يرسمها الدستور والقانون، فى ظل الحماية الدستورية لجوهر الحرية الشخصية، وأن الأصل فى المتهم البراءة، أيضا المواد 6،7،9،14، و18 من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صدقت عليه مصر فى 14 يناير 1982، تقرر حق الفرد فى الحرية والأمان على شخصه، حيث تنص المادة 9 من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن: "لكل شخص حرم من حريته بالاعتقال أو الاحتجاز الحق فى رفع دعوى أمام محكمة لكى تفصل تلك المحكمة دون إبطاء فى مشروعية اعتقاله وأن تأمر بإطلاق سراحه إذا كان الاعتقال غير قانونى".

حرية عبدالباقي

وبعد أكثر من ثلاث سنوات رهن الاحتجاز التعسفى، قررت نيابة أمن الدولة العليا فى 19 يناير 2025 إخلاء سبيل اللاجئ اليمنى عبد الباقى سعيد فى القضية رقم 2993 لسنة 2021 حصر تحقيق أمن دولة عليا. وفى 24 يناير وصل اللاجئ اليمنى عبد الباقى سعيد إلى كندا، ضمن إجراءات إعادة التوطين، بعد قرار إخلاء سبيله بعد أكثر من 3 سنين حبس احتياطى، وذلك بفضل جهود عديدة بذلتها المفوضية المصرية للحقوق والحريات لإنهاء معاناة عبدالباقى.

ويُعد هذا الإنجاز تتويجًا لجهود "المفوضية المصرية" فى الدفاع عن حقوق الإنسان، ودعم المهاجرين واللاجئين. كما أنه يبرهن - فى الوقت ذاته - على أن النضال القانونى والسلمى هو السبيل الأمثل والوسيلة الفعالة لتحقيق العدالة المنشودة، ودفع الحكومات إلى الالتزام بالتزاماتها الدولية.

ماذا تعرف عن؟

خميس والبقري ضحايا المحاكمات العسكرية

لا يكاد يمر عيدا للعمال دون أن تتجدد ذكرى العاملين ضحايا – الحق فى شروط عمل عادلة – خميس والبقري، واللذين جاء الحكم الظالم عليهما فى لحظة فارقة من تاريخ مصر، وعقب حركة ضباط 23 يوليو بعشرين يومًا فقط، إذ صدقا أن يوما جديدا قد بزغ وان الحكم أخيرا للناس، فكانا أول من دفع ثمن هذا الحلم بحياتهما، لتظل ذكراهما خالدة فى الوجدان العمالى.

للمفارقة فإن جمال عبدالناصر الذي اتخذ القرار بإعدام الشابين هو الذي سبق وبكى ضحايا مذبحة دنشواي الشهيرة، وذكر فى خطاباته بزهران "شهيد الاحتلال الإنجليزي"، فى الواقعة الشهيرة التى تعد أحد محركات الثورة ضدهم لاحقا.

ترجع واقعة إعدام العاملين إلى بعد عشرين يومًا من أحداث يوليو 1952ـ حين قام عمال منطقة كفر الدوار بتنظيم وقفة احتجاجية احتجاجا على شروط العمل المجحفة، وأملا فى الثورة الجديدة، حينها تم نقل العديد من العمال إلى فرع كوم حمادة فى أسوان، وهو ما أثار غضبهم، فضلا عن التدنى البالغ فى الأجور، والحوافز، وتدهور سكن العمال وقد ظن العمال أن بعد "23 يوليو" أصبح الجو العام مناسبا لتحقيق مطالبهم ونيل حقوقهم.

لكن ما حدث لم يكن يجول بخاطر أيا منهم، فقد قامت قوات الأمن حينها بمحاصرة المصنع وأطلقت النيران على العمال فسقط أحد العمال قتيلا، وهو ما دعا العمال فى اليوم نفسه لعمل مسيرة لباب المصنع وعندما سمعوا بحضور الرئيس محمد نجيب رددوا هتافات "يحيا القائد العام .. تحيا حركة الجيش" وعندما تأخر نجيب - الذي لم يحضر- خرج العمال لانتظاره عند "مدخل المدينة".

وفى طريقهم مرت مسيرة العمال على أحد نقاط الجيش وألقى العمال التحية عليهم، إلى أن وصلت مسيرة العمال لأحد الكباري وعلى الجانب الآخر منه كانت قوات الأمن تتربص بهم مشهرين أسلحتهم.

وبشكل مفاجىء انطلقت رصاصة فى اتجاه قوات الجيش التى راح ضحيتها أحد العساكر، وعلى الفور بدأ الجنود فى فتح النار على العمال، وتم القبض على مئات العمال وتشكلت على وجه السرعة المحكمة العسكرية لمحاكمة ما سماه إعلام السلطة بـ "العصاة".

خميس والبقري أثناء المحاكمة – المصدر: من الأرشيف الصحفي

تكونت المحكمة العسكرية من كل من: بكباشى عبد المنعم أمين، ويوزباشى جمال القاضى ، وصاغ محمد بدوي الخولى ، وصاغ أحمد وحيد الدين حلمى ، وصاغ خليل حسن خليل ، وبكباشى محمد عبد العظيم شحاتة، وقائد أسراب حسن ابرهيم السيد ، ويوزباشى فتح الله رفعت ، وممثل الإتهام صاغ عبده عبد المنعم مراد .

إمعانا فى الإجحاف نصبت المحاكمة العسكرية فى فناء المصنع بالمخالفة لكل معايير المحاكمة العادلة، واتهم مئات العمال بالقيام بأعمال التخريب والشغب وكان من ضمن المتهمين طفل عمره 11 عامًا، وكانت الطامة الكبرى حين حكم بالإعدام على العامل محمد مصطفى خميس البالغ 18 عامًا، وتم النطق بذات الحكم على العامل محمد عبد الرحمن البقري البالغ من العمر 19.5 سنة وكان يعول خمسة أبناء ووالدته الفقيرة، هذا فضلاً عن عشرات الأحكام بالأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة .

"يا عالم ياهوه .. مش معقول كده.. هاتوا لنا محامى على حسابنا حتى .. داحنا هتفنا بحياة القائد العام .. داحنا فرحنا بالحركة المباركة .. مش معقول كده".

من كلمات الشهدين خميس والبقري

يوثق الكاتب طه سعد عثمان الأحداث فى كتابه "خميس والبقرى يستحقان إعادة المحاكمة" بالقول: " التقى محمد نجيب بـ"خميس" وساومه بأن يخفف الحكم إلى السجن المؤبد فى مقابل قيامه بالاعتراف على رفاقه العمال، وإدانة حركتهم ولكن خميس رفض، وتم تنفيذ حكم الإعدام على الشهيدين "محمد مصطفى خميس" و"محمد عبد الرحمن البقري" فى يوم 7 سبتمبر من نفس العام بسجن الحضرة بالإسكندرية تحت حراسة مشددة وسط أصوات "خميس" و"البقرى" اللذان صرخا قبل الإعدام "حنموت وإحنا مظلومين".

صورة لأعضاء المحكمة العسكرية - المصدر "أرشيف"

للمفارقة فإن جمال عبدالناصر الذي اتخذ القرار بإعدام الشابين هو الذي سبق وبكى شهداء مذبحة دنشواي الشهيرة، وذكر في خطاباته بزهران شهيد الاحتلال الإنجليزي، في الواقعة الشهيرة التي تعد أحد محركات الثورة ضدهم لاحقا

أما محمد نجيب الذي وقع حكم الإعدام بنفسه، ووافق عليه، فأورد فى كتابه "شهادتى للتاريخ" ما يلى : "التقيت بهما وكنت مقتنعا ببراءتهما بل وكنت معجبا بشجاعتهما ولكن صدقت على حكم إعدامهما تحت ضغط وزير الداخلية – فى إشارة إلى جمال عبد الناصر" لمنع تكرار مثل هذه الأحداث" وكان موقف باقى الاعضاء باستثناء خالد محى الدين ويوسف منصور صديق اللذان رفضا الحكم أشد سوء، بينما كتب "عبد اللطيف البغدادي" فى مذكراته: "كان يجب تنفيذ الحكم بالإعدام لمنع حدوث هذه الأحداث".

فى مقال لها فى جريدة الأهرام روت الكاتبة صافيناز كاظم ما جرى يوم الإعدام فتقول:

" مر مأمور السجن فى الساعة الرابعة فجرا بالغرفتين رقم 62 و63 من غرف الإعدام وسأل البقري: نمت كويس؟ فقال البقري: المظلوم لا ينام ، عاوز أخويا ياخد مراتى وأولادي وأمى و3 جنيه من أماناتى ويروحوا للقائد العام محمد نجيب ويقولوا له ، ويسأل المأمور خميس: عاوز حاجة؟ فيرد خميس : عاوز أقول إنى مش غلطان ، المحامى ما جابش الشاهد محمد عبد السلام خليل ، أنا عاوز شهود نفى وإعادة القضية من جديد ، أنا حاموت مظلوم ورب العباد أنا مظلوم ، تقول له أمه : شد حيلك يا محمد ، يقول لها خميس : يا أمى أنا مش ممكن أعمل حاجة وحشة ، فاكرة المحفظة اللى لقيتها وبها عشرة جنيه مش قعدت أدور لما لقيت صاحبها ؟.. لحظة إدراك البقري أنه يساق لتنفيذ الإعدام يبكى بشدة : ولادي لسه صغيرين .. عاوز أقابل القائد العام محمد نجيب ، الله هو الحُكم بيتنفذ كده على طول؟ .. يارب على الظالم ، ثم طلب كوبا من الماء وقال: يارب أنا رايح أقابلك دلوقت وأشتكى لك ، يارب ده أنا عسكري وكنت رايح أخدم العهد الجديد .. يا ناس محدش يعمل فى معروف يخلينى أقابل القائد العام محمد نجيب؟ ..وظل خميس يسأل الواعظ : فقهنى فى دينى .. هل من مات مظلوما مات شهيدا؟ .. وكانت هذه آخر تساؤلاته قبل صعوده شهيدا مظلوما إلى دار الحق ".

فى ديسمبر 2013 قام المخرج الكبير محمد كامل القليوبى بإنتاج فيلم بعنوان "اسمى مصطفى خميس، وهو الفيلم الذي قال عنه فى أحد حواراته الصحفية " أنه حلم ما زال يراودنى منذ خمس وثلاثين سنة، إذ يكشف عن ملف غامض صمت عنه المصريون منذ أكثر من واحد وستين عاما، وتحديدا عندما بدأ حكم العسكر الذين تولوا السلطة لأول مرة فى التاريخ المصري، هذا الصمت المصري كله وهذا التأخير فى إنجاز الفيلم سابقاً يعزى إلى أن الملف شائك ويثير حساسيات كثيرة لدى أطراف عديدة".

الحكم بإعدام المتهم الأول في مظاهرات كفر الدوار
اعدامه امس امام ١٥٠٠ عامل وفقا الحكم عليه الى محكمة عسكرية برئاسة حضرة صاحب العزة اللواء مندوب القيادة يقول: "هذا الجرم تسبب في قتل ٣ من الشغب و ٣ من جنود الشرطة فهو عادر ليس منا ، خانت قضيتنا فاستحق أن يبتر من الشعب ، ليحيى الشعب"
الانتحار من صاع شهود النفي وبند الاعفاء
شهادة تكشف عن انتقال ٧٤ شخصا خارج المصانع
أرشيف الصحافة المصرية عن الواقعة

إمعانا فى الإجحاف نصبت المحاكمة العسكرية فى فناء المصنع واتهم مئات العمال بالقيام بأعمال التخريب والشغب وكان من ضمن المتهمين طفل عمره 11 عامًا، وكانت الطامة الكبرى حين حكم بالإعدام على العامل محمد مصطفى خميس البالغ 18 عامًا، وتم النطق بذات الحكم على العامل محمد عبد الرحمن البقري البالغ من العمر 19.5 سنة وكان يعول خمسة أبناء ووالدته الفقيرة، هذا فضلاً عن عشرات الأحكام بالأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة .

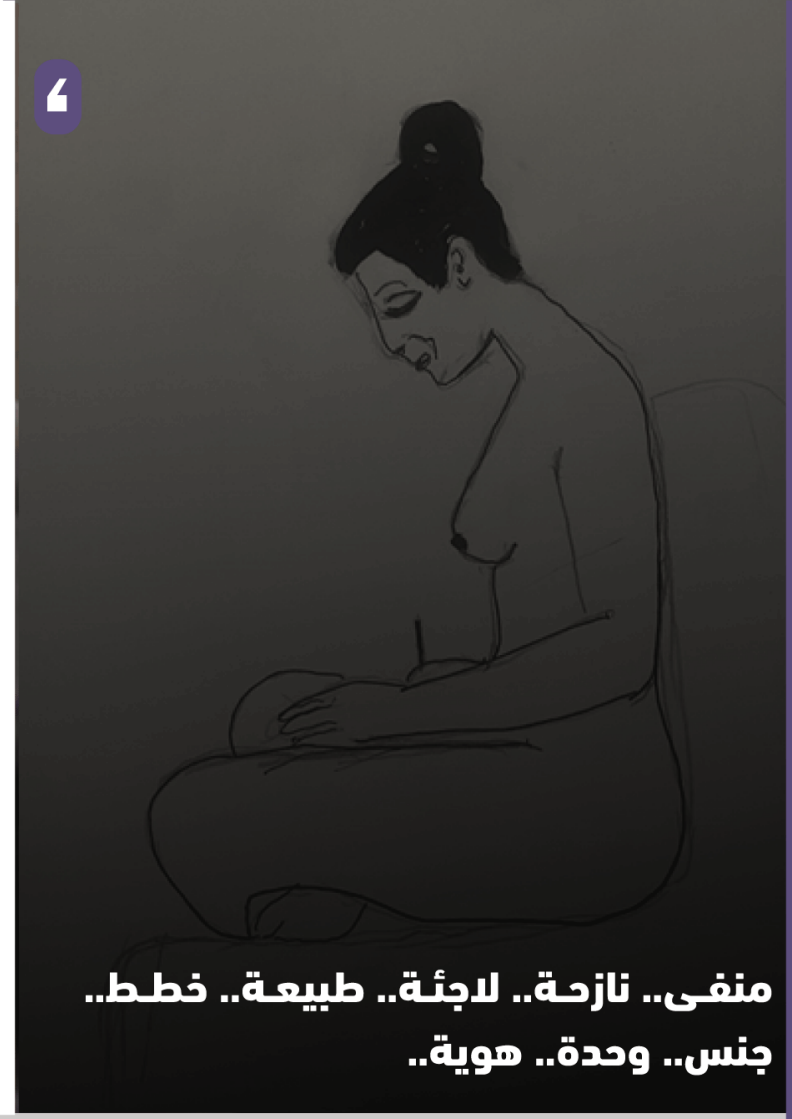

منفى.. نازحة.. لاجئة.. طبيعة.. خطط.. جنس.. وحدة.. هوية..

نهى عبير
فنانة تشكيلية وباحثة ميدانية وناشطة فى مجال SRHR

تلك الكلمات التى باتت تعبر عنى ولا تخلو جملة موجهة لى منها.

فى البداية حاولت تجنبها كنعامة تدفن رأسها فى الرمل، لكن بلا فائدة، وأجدنى أستخدمها لوصف وضعى الحالى، حيث لا مفر من تلك الكلمات.

منفى بدلاً من وطن، كلمة لها ثقل شديد على سمعى وعقلى، جردتنى من هويتى وحقى فى العمل والصحة والدراسة، فكان نصيبى بلد لم توقع على اتفاقيات للاجئين.

وعند ذكر كلمة لاجئ أو نازح أتذكر حملات التحريض فى مصر على اللاجئين/ات، وكانت نتيجتها العنف فى الشوارع، والازدراء والإقصاء.

وحكاوي أصدقائى السودانيين والسوريين واليمنيين عن ما يتعرضوا له، وأتفهم الآن خوفهم من التواجد فى الكثير من الأماكن، والخروج بحظر وللضرورة فقط.

ولعلنى أفرض على نفسى الوحدة أكثر مما فرضها على المنفى، خوفاً من المجهولين، وحظراً من شلال أسئلة يطلقه كل غريب ألتقى به، عن ماذا أفعل فى تلك البلد، ولما اخترتها..

ولعل أطرف الأسئلة عن ما هى خططى فى ليلة رأس السنة وعيد الحب والمناسبات.

والعزلة فى المنفى مفروضة بحكم اختلاف اللغة والثقافة، ولعل حظى الجيد فى لون بشرتى القمحى الذي يعتبره المجتمع هنا فاتح اللون، فأعامل كإمرأة بيضاء، ربما ذلك جنبنى الإضطهاد العرقى حتى الآن.

إلا أن الاندماج فى مجتمع مختلف ليس بأمر سهل كما كنت أعتقد، وخصوصاً فى ظل ضغوط نفسية وأزمات مادية.

وبالرغم من الانفتاح ووجود الحرية الجنسية وعدم فرض الوصاية على الأجساد من الحكومة والمجتمع فى بلد المنفى، إلا أن حياتى الجنسية توقفت منذ وصولى، خلاف لرغبتى وتوقعى، ففى بلدي كانت العوائق المجتمعية تجعل ممارسة الجنس بالتراضى أمر يهدد الأمان الشخصى وزاد الأمر على فى أيامى الأخيرة الملاحقات الأمنية، ولكن لم يكبحنى ذلك.

لكن هنا ربما أعدمت رغبنى فى الجنس وفى العلاقات العاطفية، أو أعدمها الخوف من أن أضطر لرحيل وهجر آخر، فقد هجرت عشيق قبل رحيلى بوداع سخيف لا يليق به، وبلا أمل للقاء آخر.

اضطرنى ذلك لكبح رغبتى الجنسية إن وجدت، خوفاً من الوداع ومخاطر الغرباء، كونى وحيدة ولن أجد الدعم والسند.

مع علمى بدعم الشرطة هنا لحقوق النساء ومناهضتها للعنف، لكننى لست مواطنة لأمنى نفسى بالتمتع بتلك الحقوق، وبالطبع أتجنب أي احتكاك يمكن أن يعرض وضعى للخطر، وعلى تقبل كلمة لاجئها وما حولها، وتذكر معاملة شرطة مصر للاجئات حتى لو كن ضحايا فهن جانيات.

فأتسائل هل سأدفع ثمن ذنب لم ارتكبه؟

وهل ستكون سيكون وضعى كاللاجئات فى مصر؟

وأي مستقبل هذا والحاضر ملىء بالخوف؟

بالحديث عن المستقبل تكرر سؤالى عن خططى المستقبلية!

فالخطة هى اللا خطة..
فى بلدي كان لدي دراستى، وأعمالى الفنية، والكتابة، والمسرح، وورش العمل، والكثير مما يشغل يومى لأصمم له خطة وجدول أعمال، وقد سلب كل ذلك منى فى لحظة، ودفعت ثمن كل عمل إنسانى وكل كلمة حرية نطقت بها، فالآن ليس لدي ما أضع له خطة، فهل من المفترض أن انظم وقت محدد لتأمل الحائط!

وعن تأمل الطبيعة، فالطبيعة من حولى خلابة ومثيرة للغاية، لم ارى مثلها فى حياتى إلا فى خلفيات سطح المكتب على أول جهاز كمبيوتر يدخل منزلى، ولم أتوقع حينها أننى سأراها على الحقيقة بل وأعيش بها.

لكننى أتأمل الطبيعة بمنظور اللاجئة الآن ليس بعينى الفنانة التى تستلهم أعمالها الفنية.

أتفحص المكان ويدور فى ذهنى أعاصير من الأفكار والأسئلة اللامنطقية..
ماذا لو ضاق بى الحال ولم أجد مأوى، هل أستطيع بناء كوخ والصمود بمفردي فى تلك الأرصاد الجوية الاستوائية المتقلبة!

هل أسكن تلك الغابة لتحمينى مما ينتظرنى؟
قد فعلها أسلافنا، ولكن كانوا فى قبائل وليس بالعمل الفردي الذي تتحمله امرأة بمفردها عاشت فى رفاهية المدينة وعصر التكنولوجيا!

أيمكننى التظاهر بأننى راهبة وأسكن أحد تلك الجبال لأتجنب الشرور.

وهل هناك رقعة آمنه فى هذا العالم الآن!
فحال اللاجئين/ات والنازحين/ات تسوء بتجديد الحكومات والمصالح، والآن ومع كل خطاب جديد من صناع القرارات فى العالم يرتعش الملايين من الرعب، ويأملون فى ديكتاتور أقل بطش.

ولكن هل لى صوت الآن لمناصرة قضايا الأقليات، أو بالأصح قضيتى، للدفاع عن حياتى.
لم يخرس قمع بلدي صوتى، فى ظل قمع حرية التعبير، والاعتقالات لكن من فكر ودون وحاور قبل من ناضل، فكان حال من نادى بالحرية إما الرصاص أو حديد المعتقل أو نار المنفى.

وليس لى فى الوحدة سوى الذكريات وهى أهون من الفكر الذي يراجع كل أحداث حياتى ليسلب منى الأمل، لكننى لن أتركه.
ففى الذكريات والحنين ونس، وأجدنى الآن أشتاق لطبيخ أمى السيء، والقهوة التى لم تصنعها سوى مرتين أسوء من بعضهما، ولرائحة القهوة التى لم أجد هنا لا قهوة تركية ولا عربية، ورغم علمى بسوء جودتها وغشها حتى لم يتبقى فى الخليط من لحبوب البن رائحة إلا أننى اشتاق لها.

وحنينى لأصدقاء لم أودعهم/ن لحمايتهم/ن، رغم احتياجى لأحضان، ولو كان بيدي لدعوتهم/ن لحفلة ورقصنا وضحكنا وغنينا، وتبادلنا تذكار الوداع، ولو كان بيدي لما كان هناك وداع.

وكم أشتاق لرفاق ورفيقات الدرب زملائى وزميلاتى، فأجدنى أتذكر شجارهم/ن ومشاحناتهم/ن ثم تجمعهم/ن حولى فى جلسات سمر وود، يقطعها جدالات وشجار اليوم التالى، فأجمعهم/ن على العشاء حولى، ويظلوا يعيدوا الكره وأظل أعد لهم العشاء وأجمعهم/ن حولى.

وأعلم عن يقين أننى لو وجدت فى غربتى الصديق/ة، لن أجد مثل رفاق ورفيقات المحنة والنضال الذي جمعنا الظلم والتهميش والقضية الفلسطينية وأقليتنا وسط بلد ال100 مليون، وألسنتنا الحرة المزعجة.

نتائج مسابقة "ECRF الفن وحقوق الإنسان"
النسخة السابعة قصص/هن

العمل الفائز بالمركز الأول:
"نساء مخصيات" - سارة عبد النبى

اشتد الفقر، وترنح الناس جوعاً، فى قرية معزولة بعيدة، أصابتهم الحاجة حتى قاسموا بهائمهم الهزيلة فى حشائشها، فقد طال خصام الغيوم لهم وحرموا المطر وخير الأرض، ولم يجدوا ما يعرضونه على الجيران من القرى مقابل الغوث.

فما كان من شيخ القرية إلا أن وافق على طلب المقاول فى إرسال الرجال والصبيان للعمل فى المدن البعيدة، سيطول الغياب ربما أشهراً أو سنة، لكنهم سيعودون بالخير للقرية اليابسة.

عائمين على دموع نسائهم، أبحر القادرون من الرجال إلى العمل فى تلك العربات المكشوفة، تركوا صغار ورجال كهول ونساء، ستغير تلك العربات التى حملتهم، حياة الجميع.

انقضت الأشهر ببطء، ترزح تحت ثقل الغياب، فى البداية بدأن يكتشفن الحياة كمن يتلمس الطريق فى الظلماء، يخرجن متى أردن، يجلسن كما يحببن، فلا الصبية بلغوا الحلم ولا الكهول يشكلون سلطة، حتى شيخ البلد نفسه لم يعد مهماً، كن يكتشفن المشى مجدداً، التنفس، الحديث، والضحك، لكن اللذات لا تدوم، سرعان ما ظهرت ثقوب الغياب فى قلوبهن، اشتاقت المتزوجات لرجالهن، والعذراوات لوقفات النوافذ يسترقن النظرة للصبية، فاشتد الشوق وشد معه أعصابهن، أصبحن كما الإنسان فى شده جوعه لا يقدر على شىء، كذلك هن.

بعد سنة، عاد الرجال، اكتست القرية بحرارة، لم يعرفوا أجاءت من قدور الولائم، أم قلوب المشتاقين، ظنوها ليلة العودة إلى الديار فقط، لكن شوق النسوة استمرّ طوال ثلاثة أشهر بقائهم، كن كمن يعب من الماء قدر ما يسعه فمه وصدره، تسعى كل واحدة أن تأخذ نطفة قبل الرحيل التالى، أقيمت عديد من الأعراس، حتى كاد يهلك الرجال لو لم تأتيهم العربات لتسرقهم مجدداً تاركين زوجات وحوامل وراءهم.

تكررت العودة بعد عام، ثم آخر، وكل رحيل للعربات يشد معه وتر الأعصاب مصدراً صوتاً عالياً ومشاكل لا أساس لها بين النساء، نمت الغربة بين العائدين والباقين، نفور وشوق بين الزوجين يتصارعان كل ليلة على أمل الفوز، تكاثرت الشكاوى عند شيخ القرية، بين رجل لم يعد يستطيع كفاية امرأته، وبين آخر ترفضه امرأته بحجة اعتيادها الغياب، وآخر يبث شكه حول ان حمل زوجته يسبق عودته بشهر او اثنين،

تجمع الرجال فى وليمة لعدة أعراس فى القرية جمعت كلها فى احتفال كبير، وقف الشيخ فى قلب المندرة، وخطب فى الرجال

"يطول غيابكم، مخلفين نسوة وحيدات وفرشاً باردة"
" لقمة العيش يا شيخ" صرخ أحد
" فراش بارد يدفأ كل عام لمدة ثلاثة اشهر خير من بيت يابس وأطفال جياع "

رفع يده واحنى كفه طالبا الصمت منهم
" وانا ما لمت منكم احداً، رأيت من تبدل طباعهن مالم أتخيله، واستشرت القابلات عن الحل، بحكم أنهن الأكثر علما حول النساء، فأخبرننى أن جزءًا من كل امرأة يطلب الرجل، والحل فى تطهيرهن بإزالته، حفظاً للعفة وشرف البلد"

صمت الجميع، همهموا، وافقوا، فمن يرفض هو مفرط فى شرفه وسط الجماعة

فى الصباح أعلن الخبر، يصيح المنادي
" يا نساء البلد، من أرادت منكم حفظ شرفها وصون عفتها، فعليكن ب" الطهارة " تقوم بها القابلة أم على" وتكرر النداء مرات ومرات، يخفت الصوت فى شارع ليعلو فى آخر

دخلت القابلة أول بيت بعد رحيل الرجال، نادت على من فيه، تجمدت صاحبة الاسم، فقد حان الوقت، دخل مع القابلة أربعة نساء، وفجأة قمن بتكتيفها، بسرعة ودس القماش فى فمها كى لا تفزع الصرخة باقى الجارات وتمت " الطهارة "، أفاقت المرأة التى غابت عن الوعى بسبب للألم، حولها الجارات بعيون فضولية هلعة يتساءلن، وصوت القابلة من الزاوية تشرح سهولة الأمر لامرأة أخرى، يسألنها كيف تشعر، تهز رأسها، ماذا تقول؟ أنها شعرت كيف يخرج الموت روحها من جسدها؟ أم شعورها بأنها تسقط من عل

تماثلت إلى الشفاء، استمرّت العمليات طوال العام، طالت كل امرأة لازالت تحيض، وكل طفلة قد اقتربت من البلوغ.

تماثلت إلى الشفاء، استمرّت العمليات طوال العام، طالت كل امرأة لازالت تحيض، وكل طفلة قد اقتربت من البلوغ.

عادوا مرة آخرى، لكنهم لم يجدوا نساءهم القدامى،وجدوا أخريات، ماتت من ماتت من الإناث إثر الختان الذي انتشر بينهن كما تنتشر العدوى، ومن بقين على قيد الحياة لم يعدن نفسهن، خيم شعور بالهدوء الثقيل، برد وسقيع تسلل لأجسادهن رغم اشتعال قلوبهن بالشوق والرغبة، لكن كالسراب فى الصحراء، لا يستطعن العودة إلى الشعور الأول، الشبع الأول، الذروة الأولى، هكذا إذن يكون الطهر؟

توالت الأجيال ، واستمر الرحيل إلى المدينة، واستمرت معه " الطهارة " ، لم يتحدث أحد عن الموضوع أبداً، بعد تلك الليلة التى اجتمع فيها الرجال على الأمر، ظل الأمر طى الكتمان حتى بين النساء بعضهن، بقيت هذه المنطقة من أجسادهن محظورة، لا يتلمسنها حتى بالحديث

لا يذكرن الجدّات، لكنهن يتذكرن أن الأمر له صلة بالشرف والعفة، فظلوا يمارسون الختان حتى بعدما استقر الرجال بجوار نسائهم، وحتى بعدما ماتت القابلة، استمرّ اجتثاث ذلك الجزء من جسد كل فتاة صغيرة.

جلست فى غرفة بيتها، على حصيرتها المغطاة بالسوائل والدماء وبين يديها رضيعة صغيرة تشبه قطعة اللحم، تحملها بين لهاث وإعياء وصراخ الطفلة، تفتش فى جسدها كما لو أنها أضاعت شيئاً، إنها فتاة، وتعلم أنها فتاة، عما تبحث؟ كانت هذه المرة الأولى التى ترى فيها شكل عضو أنثوي مكتمل لا تشوبه سكين القابلة بأي شائبة او خدش،سيطهرنها، بعد خمس أعوام أو حتى تسع كما جرت العادة بتطهير الصغيرات؟ صغيرة وضعيفة تكاد تنكسر بين ذراعى أمها، كيف يمكن أن تحتاج الطهارة، من أين لها بالدنس؟

عزمت امرها، لن تمسها القابلة مهما حييت، لكن كيف؟
فى الصباح علمت الجارات بالولادة التى خاضتها وحيدة، مباركات هادئة، ف المولودة فتاة، مر الوقت وكبرت الطفلة، بلغت الثامنة، وحان الوقت،غشيها الخوف عندما سمعت الجارة تذكر الأمر، لكنها أقسمت فى ليلة الولادة، انتظرت حتى جاءت القابلة من بيت قريب بعدما أنها ختان طفلاتها، دخلت المرأة سعيدة بموسم الطهارة هذا، إذ يشبه موسم الحصاد للزراع، لكنه حصاد من نوع مختلف.

ما ان دخلت البيت حتى دلتها الأم على غرفة الطفلة، ثم اغلقت الباب، توجست القابلة إذ لم تجد الصغيرة، لكنها اقتربت منها نازعة خاتمها الذهبى، دسته فى يد القابلة واخبرتها أن الختان قد تم، فلتأخذ الخاتم وتقنع نفسها انه تم، حاولت القابلة الحديث فبرقت عيون المرأة وضغط يدها على الخاتم

أخذته القابلة وهى تخبر نفسها ان امرأة مجنونة نفرط فى عفة ابنتها، فليكن، الخاتم أغلى من الجزء الذي كانت ستقطعه.

مر الأمر، ومرت معه السنون على جسد الصغيرة حتى أصبحت عروساً ستزفّ بعد أيام، والأم فى حالة هلع، ماذا لو اكتشف زوجها الأمر؟ خنقها البكاء كلما رأت ابنتها وهى تتخيل موتها على يد الرجل، لكنه لم يحدث، تزوجت ومر الأمر بخاتم واحد أخبرت الكل أنها أضاعته.

جاء عام على البلد، جف فيها الزرع وضروع الماشية، هشت الأجسام حتى أصبحت كالبوص المسقوف بيه بيوتهم، صلوا وتضرعوا، ولم يهبط المطر، اشتد الجوع شهراً وراء شهر، ردوا الأمر للظلم للذنوب ولكل ما يمكن أن يخطر على بالهم ، طلبوا من كل المذنبين التوبة، دقوا بيوت بعضهم يطلب المرء العفو من أخيه آملين أن تكافئهم الغيوم وتحنو عليهم

تآكل عقلها من الجوع، فخرجت تلك القابلة تصيح بين الناس، بأرجل ضعيفة ومشية تفتقد لكل ما يشبه مشية إنسان بعدما أفقدها الجوع والقرف من أكل الحشائش كل صبر

" ليست طاهرة، هناك فتاة لم تتطهر على يدي، ليس طاهرة" ثم سقطت بين الموت والحياة

سقط النداء عليهم سقطة الثمرة على جائع، لا يدرون كيف يجب أن يشعروا، ظنوا أنهم عرفوا العلة، لكن من صاحبتها

تشاوروا ليلتها، ينتظرون القابلة أن تفيق؟ ماذا لو لم تفق وماتت

قامت امرأة وقد حصد الجوع ثلاثا من أبنائها، وقالت بصوت ثابت " نكشف على كل النساء الذين تطهروا على يد القابلة "

خنقهم الصمت، فمن ستوافق أن تفتح قدميها على عدة نساء يشهدن بطهارتها؟ والفتيات العذراوات؟ كيف سيكشفن عورتهن - وإن على نساء - قبل الزواج؟ من سيقبل أن تكون زوجته او ابنته غير متطهرة؟

" وما مصيرها من لم تكن قد تطهرت؟"

سأل صوت بين الجموع لم يرد أحد أن يعرف من هو

" نصلح المكسور ونطهرها" وجم الكل، فالكلام عين العقل، لكن التنفيذ هو الإهانة بذاتها.

انفضوا لا بين رفض ولا قبول
تردد الكلام بين الجميع، فالذي بات مستنفراً صار مستساغاً، جعلته أصوات البطن منطقياً مرغوباً

تطوعت عدة نسوة لهن من الأحفاد عدد، وقررن أنهن الحكم، دخلن البيوت وفرقن بين الأرجل كما لو كن يبحثن عن فأر أكل فرخ الحمام الثمين، من تمنعت أجبرت، حتى وجدنها

، شعر بالصدمة حين رأينها، أهكذا كان شكلهن قبل ذلك الطهارة؟

حبسن الفتاة فى منزلها، بنية أن تقوم القابلة بعملية الطهارة، لكن ليلتها، تساءلت كل امرأة، عن شكل ذلك الشيء الذي لم يرينه ابداً، ترى ما الذي يجعلها غير طاهرة، لقد كانت معهن دائماً، تربين سوياً وكبرن سوياً، لم يرين عليها أبدا علامات الفجور وانعدام العفة، كانت مثلهن وهن مثلها.

دخلت القابلة للبيت وسط صراخ الأم وتوسلاتها، لم تفهم الفتاة شيئا، فعلت ما طلب منها، دائما ما كانت تفعل

اغلقى قدميكى عند الجلوس، لا تقفزي،لا تركبى الحمار كالرجال كل قدم فى ناحية، حتى تصلحى للزواج، لا تلمسى تلك المنطقة، لا تزيلى الشعر منها، لا تنظري لجسدك فى المرآة، فعلت كل شيء، وهاهى الآن ستعاقب على شيء ولدت به، لماذا؟

غطت صرخاتها القرية، هل سمعتها النسوة فى البيوت البعيدة حقاً أم كن يتوهمن؟ ربما كانت صرخاتهن وهن صغار؟ او صرخاتهن التى حبست ليلة العرس؟ لا يعلمن، لكنهن سمعنها، اخترقت الصرخة أعماق قلوبهن.

قالت القابلة أنها ستشفى، عدة أيام وتبرأ ، لكن الوجوم لم يختف، ولم تمطر السماء أيضا، أصبح بيتها كقبلة للحجاج، يزرنها النسوة، تود المرأة لو تجلس جوارها تبكى، لمّ تبكى؟ لم شعر الجميع أنهن فقدن شيئاً ما من أجسادهن، أحداً من أطفالهن

هذت العجائز بآلام الطهارة الأولى، وبكت الصغيرات من خوفاً من المصير ذاته، وماتت الفتاة، ولم يهبط المطر، وددن لو يسألنها كيف هو أن تحتفظ بجسدك كاملاً لا ينقصه قيد انملة

بعد دفنها، لم تستطعن العودة إلى القرية، لم يتحدثن، لكن كل واحدة رحلت فى اتجاه، تاركين خلفهن البلد والرجال والأطفال وجزء من أجسادهن فإن عدن حقاً فقدن " طهارتهن"

العمل الفائز بالمركز الثانى

"يد صغيرة" - فيصل محمد خرمى

كان الطريق خاليًا، ورياح المساء تلفهما. مشيا بصمت، كأن كلاً منهما فى عالم آخر. حاولت أن تتذكر متى دار بينهما حديث حقيقى، لكنها لم تستطع. كانت خطواتهما متباعدة، كأنهما يسيران فى اتجاهين مختلفين. راحت تراقب ظلّيهما على الإسفلت، تراهما يقتربان ويفترقان مع كل خطوة. الهواء البارد كان يتسلل تحت عباءتها، والصمت كثيف للغاية. شعرت بالمسافة الهائلة بينهما، تلك المسافة التى لا ترى. إنها لم تعتد بعد على طوله الفارع، بدا وكأنه قد طال فجأة، ليتجاوزها، بالرغم من أنها تكبره بخمس سنوات. عندما كان طفلاً، كان صوته يملأ البيت. كانت تحمله على ظهرها أحياناً، وأحياناً أخرى يجلس بجانبها على الأرض، يقلب صفحات كتابها دون أن يفهم حرفاً. كان يسألها أسئلة لا تنتهى، وكانت تجيبه بابتسامة. تريد أن تسأله الآن، لماذا لم نعد نتحدث كما فى السابق، أين ذهبت كل تلك الكلمات والضحكات؟ ولكن شىء ما يمنعها، كأن ثمة ما يحول بينهما. أرادت أن تمسك يده، أن تقترب منه كما كانت تفعل عندما كان صغيراً، لكنها شعرت بخوف خفى، خوف من أن تكتشف أنه لم يعد كما كان. فكرت فى قول شيئًا ما، أن تكسر هذا الحاجز الخانق، لكنها لم تجد الكلمات. كيف تبدأ حديثًا مع شخص بات غريبًا؟ كان المنزل على بعد خطوات، حين قال لها بصوت خافت "عباءتك" لكنها لم تسمعه جيدًا. كانت الرياح تعصف، تعبث بعباءتها، كرر كلمته مجددًا، وقبل أن تستدير نحوه، شعرت بصفعة مباغته على رأسها، كانت قوية بما يكفى لتفقد توازنها للحظة، حرارة الصفعة انتشرت فى جسدها كله كأنها تحرقها من الداخل. أغلقت عباءتها بأطراف مرتعشة، وأكملت السير حتى وصلت إلى الباب. كانت الغصة تخنقها، وظلت الدموع عالقة عند أطراف عينيها. أكثر ما آلمها أن الصفعة جاءت من يده، يده الصغيرة التى لطالما قبّلتها طويلاً.

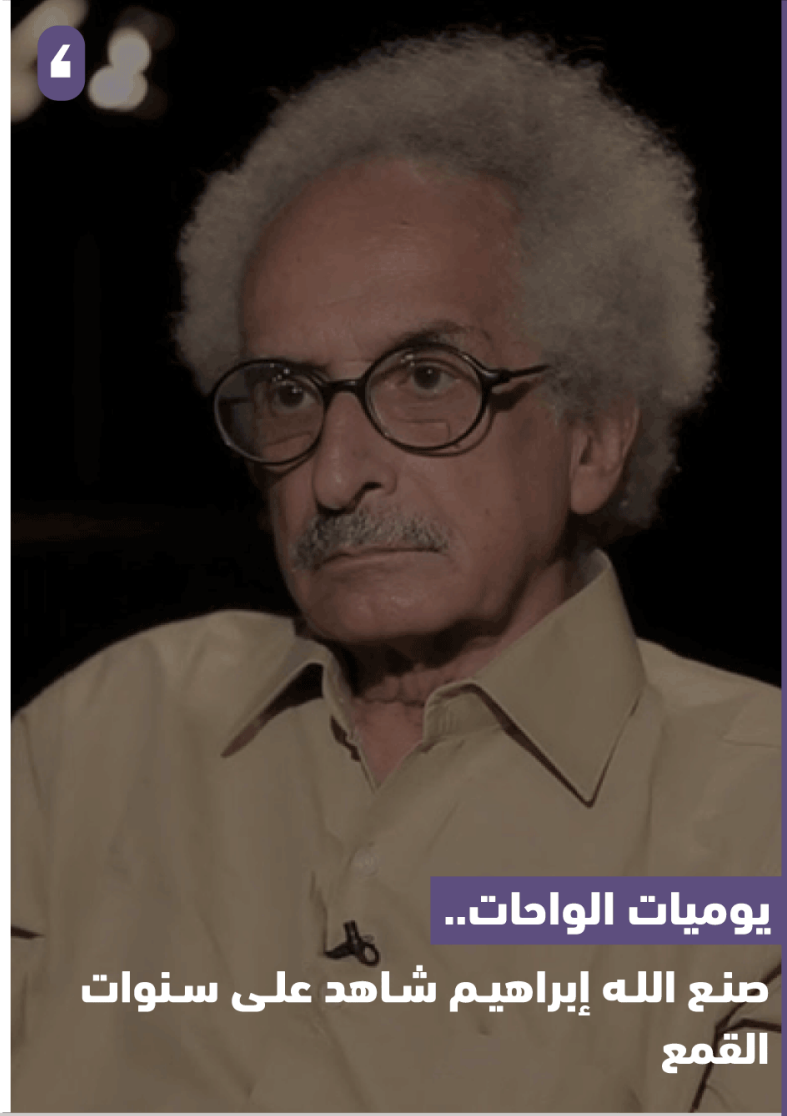

يوميات الواحات..

صنع الله إبراهيم شاهد على سنوات القمع

يعد كتاب "يوميات الواحات" للكاتب المرموق صنع الله إبراهيم وثيقة تاريخية أكثر منها أدبية، تنتمي إلى أدب السجون، ويشهد على واحدة من أهم الفترات السياسية التى مرت على المنطقة بأكملها وليس مصر فقط، وأسست لاحقا لما نعايشه اليوم من حوادث، وذلك بأسلوب واقعى وبسيط لا يميل إلى المبالغة أقرب إلى التدوين اليومى المُرمز "يحتوي على رموز واختصارات" فى كثير من أجزائه.

يدور الكتاب فى أجواء مصر خلال الستينيات، تحت حكم جمال عبد الناصر، وهى فترة شهدت تصاعد الأفكار اليسارية والقومية إلى جانب قمع المعارضين السياسيين. فى هذا السياق، تعرض صنع الله إبراهيم للاعتقال بسبب انتمائه اليساري، وكان واحدًا من العديد من المثقفين الذين واجهوا السجن بسبب آرائهم. يعكس الكتاب هذه الحقبة من خلال تصوير واقع المعتقلات والسياسات القمعية، ما يجعله شهادة أدبية حية توثق الصراع الفكري والسياسى فى ذلك الزمن.

يوثق الكاتب لسيرته الشخصية أثناء اعتقاله فى معتقل الواحات البحرية خلال الستينيات، وعلى مدار خمس سنوات، بأسلوبه الواقعى والمباشر، كتب هذه اليوميات ليعكس فيها الحياة اليومية داخل المعتقل، مع تفاصيل دقيقة عن الظروف القاسية داخله، فضلا عن العلاقات بين المعتقلين المنتمين إلى تيارات سياسية مختلفة.

التعذيب غاية أم وسيلة

فى كتابه "يوميات الواحات" يصف صنع الله إبراهيم الحركة الشيوعية التى أغرتها كلمات عبد الناصر البراقة عن الحرية والعدالة، فانسحقت تماما بل أعلنت حل تنظيماتها رسميا، وقبلها حاولت الاندماج فى كيان واحد، على أمل اللحاق بركب تنظيم الطليعى الاشتراكى "شكلا" كما يتضح لاحقا.

أما الستينات وما أدراك ما الستينات كالمقولة المشهورة عن الرئيس الراحل محمد مرسى، فقد عجت بأنواع من الانتهاكات الإنسانية غير المسبوقة، والتى أورد صنع الله بعض منها فى كتابه، مشيرا إلى الحادث المأساوي لمقتل المناضل شهدي عطية على يد جلاديه بعد أن فارق الحياة جراء تعذيبه.

فى "يوميات الواحات" يوثق الكاتب لطرق التعذيب التى نالها زملاؤه، والمعتقلون السياسيون عموما داخل السجون المصرية، من شيوعيين أو إسلاميين حيث تبدأ تلك الوحشية فى التعامل منذ لحظة إلقاء القبض مرورا بسجن أبوزعبل، ثم الواحات لاحقا، حيث لم تكن تلك الأساليب بغرض معرفة حقيقة بعينها أكثر منها طريقة الغرض منها كسر إرادة المعتقلين، أو أحيانا تعذيبهم بلا سبب محدد سوى مرض قلوب الجلادين.

فى أعقاب إلقاء القبض على إبراهيم، نُقل أولًا إلى قسم شرطة الدقى حيث تعرض للضرب المباشر بمجرد وصوله. يصف الكاتب كيف بدأ الضباط فى إهانته دون أي مقدمات، حيث كانوا يصرخون عليه ويسبونه قبل حتى أن يسألوه عن أي شيء.

"انهالوا على رأسى باللطمات، وأنا عاجز عن تفاديها... تواصل ضربى دون توقف، وتحطمت نظارتى. كنت أسمع الضابط يصرخ: 'وديتوا البلد فى داهية، يا شيوعيين؟!' قبل أن يسدد لى ركلة قوية جعلتنى أرتطم بالجدار."

بالانتقال إلى سجن أبو زعبل تغير شكل التعذيب حيث كان يُجبر المعتقلون على الجلوس بوضعية القرفصاء لساعات طويلة، بينما يتلقى كل منهم ضربات بالعصى والهراوات، بينما يصرخ الحراس "لا ترفع رأسك، وإلا ستضرب مرتين "

يبدو الكتاب فى جزء منه ليس بالقليل بمثابة سجل يومى يحوي أدق التفاصيل الذي لم يغير الكاتب فى أسلوبها المتردد وغير المحكم، والمتأثر بوجوده خلف الأسوار، وهو الأسلوب الذي حرص على عدم تغييره حتى بعد خروجه واكتمال الكتاب

فى واقعة مقتل شهدي عطية وهو أحد القيادات الشيوعية فى مصر، يقول صنع الله الذي لم يكن حاضرا للواقعة ولكنها كانت حدثا ضخما لدرجة تناقلته القيادات داخل السجون وعلم بها فى محبسه حيث تم سحب شهدي عطية من الزنزانة، وكان يتلقى الضربات دون أن ينبس ببنت شفة. كانوا يضربونه على رأسه بقبضاتهم، ثم ركله أحدهم ليسقط أرضًا. لم يمنحوه فرصة لالتقاط أنفاسه، بل استمروا فى ضربه بالسياط على ظهره العاري.

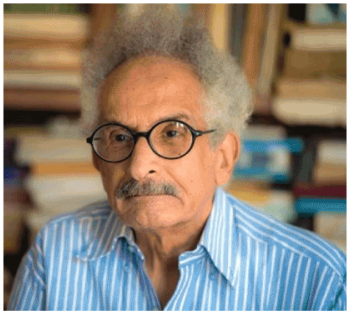

لم يكن هذا التعذيب الوحشى يهدف إلى استخراج اعترافات، بل كان عقابًا وإذلالًا متعمدًا، حيث تم استهدافه كونه أحد المثقفين البارزين بين المعتقلين كان الضابط يقف فوق شهدي ويصرخ: 'إنت بتتمنظر علينا بثقافتك يا ابن الكلب؟ هنشوف مين اللى هيكسب دلوقتى!' ثم بدأ يركله مجددًا فى صدره حتى سمعنا صوت تكسير عظام".

لاحقًا، وبعد ساعات من الضرب المبرح، أُعيد شهدي إلى الزنزانة وهو فاقد للوعى تمامًا، وتركوه ينزف دون أن يقدموا له أي مساعدة طبية "كان جسده ملطخًا بالدماء، وكلما حاول أحدهم لمسه أو رفعه، كان يصرخ من الألم. بقينا نحاول إفاقته طوال الليل، لكنه لم يتحرك. عند الفجر، أدركنا أنه قد فارق الحياة."

عندما علم باقى المعتقلين بوفاته، انتشر الذعر والغضب بينهم، لكنهم كانوا عاجزين عن فعل أي شىء. أما إدارة السجن، فحاولت التغطية على الجريمة بإبلاغ السلطات أن الوفاة كانت بسبب "هبوط حاد فى الدورة الدموية".

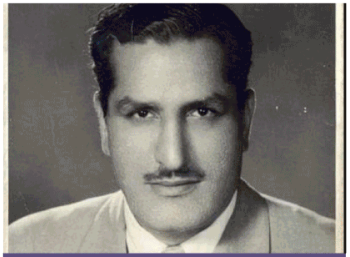

الكادر الشيوعي شهدي عطية – المصدر "أرشيف صحفي"

وبحسب شهادة صنع الله كان يتم استخدام الصدمات الكهربائية أيضا كوسيلة لتعذيب المعتقلين الذين رفضوا الاعتراف أو التعاون. حيث كان يتم وضعهم فى غرف صغيرة، وربطهم بالكابلات الكهربائية، ثم تشغيل التيار على دفعات متقطعة.

ويقول: "رأيت زميلى يُسحب إلى الغرفة المجاورة، حيث سمعت صراخه يتعالى فجأة. عندما خرج، كان جسده يرتجف، وملابسه مبتلة بالعرق والدموع، لكنه لم يكن قادرًا على الوقوف وحده."

بجانب العنف الجسدي، كان هناك تعذيب نفسى يتمثل فى حرمان المعتقلين من النوم لأيام متتالية، أو منع الطعام عنهم، أو إعطائهم كميات ضئيلة جدًا تكاد لا تكفى للحفاظ على حياتهم.

يوثق ذلك بالقول: "لم نكن نعرف طعم النوم، كان الحراس يدخلون الزنازين كل ساعة تقريبًا، يصرخون ويجبروننا على الوقوف. كنا منهكين، حتى أن البعض كان يسقط فاقدًا للوعى فى مكانه."

مقاومة الأسوار - المعرفة تتناقل كأنها سر مقدس

رغم القيود القاسية، لم يستسلم المعتقلون لعتمة الزنازين، بل صنعوا لأنفسهم عالمًا من المقاومة داخل الأسوار، حيث لم يكن السلاح المتاح سوى العقل والكلمة. فى مواجهة القمع والتعذيب، أعادوا تشكيل واقعهم، محولين المعتقل إلى ساحة للنضال الثقافى والإنسانى. كانوا يدركون جيدًا أن السجان لا يهاب سوى المعرفة، وأن الجهل هو أداة القمع الأقوى، لذلك جعلوا من الكتب والتعلم وسيلتهم للصمود.

لم يكن الحصول على كتاب داخل السجن أمرًا سهلًا، لكن المعتقلين ابتكروا طرقًا لنقل المعرفة فيما بينهم. كان من يمتلك كتابًا يقرؤه بصوت عالٍ، بينما يتجمع الآخرون حوله، يناقشونه وكأنهم فى قاعة محاضرات خفية، يديرون نقاشات فكرية رغم القيود الحديدية. فى كتابه *يوميات الواحات*، وصف صنع الله إبراهيم هذه المشاهد الحية، حيث كانت المعرفة تُتناقل كأنها سر مقدس، والقراءة بصوت مسموع تتحول إلى فعل مقاومة.

لم يكن هذا التعذيب الوحشى يهدف إلى استخراج اعترافات، بل كان عقابًا وإذلالًا متعمدًا، حيث تم استهدافه كونه أحد المثقفين البارزين بين المعتقلين كان الضابط يقف فوق شهدي ويصرخ: 'إنت بتتمنظر علينا بثقافتك يا ابن الكلب؟ هنشوف مين اللى هيكسب دلوقتى!' ثم بدأ يركله مجددًا فى صدره حتى سمعنا صوت تكسير عظام".

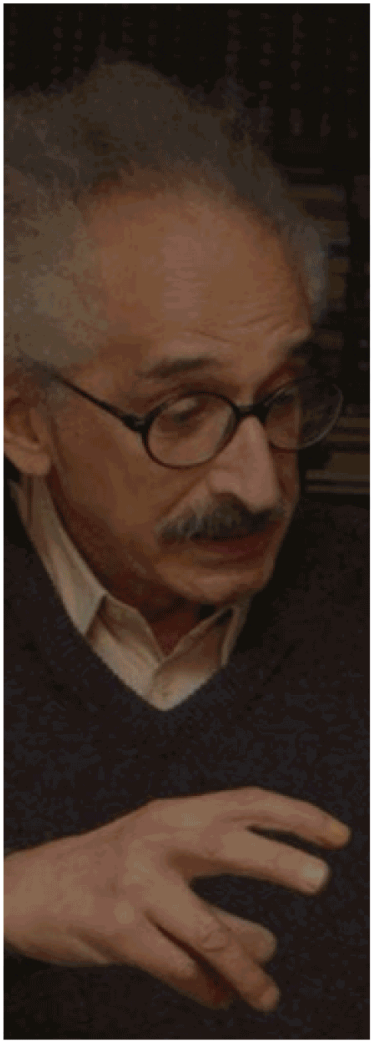

لكن المقاومة لم تتوقف عند الثقافة وحدها، بل امتدت إلى تفاصيل الحياة اليومية. فى زاوية من ساحة السجن، قرر بعض المعتقلين زراعة الخضروات، مستخدمين أي حفنة تراب متاحة. كانت هذه المزرعة رمزًا حيًا على قدرتهم على مقاومة الموت البطيء، على صنع حياة حتى فى أحلك الظروف. لم تكن مجرد محاولة لتحسين الطعام، بل كانت فعلًا من أفعال التحدي. أصبح للمزرعة حراسها ومزارعوها، وأصبح الجميع يشعر بأنه جزء من مشروع جماعى يعطى للحياة داخل الجدران معنى.

أما الذين لم يجدوا فى الأرض ملاذًا، فقد لجأوا إلى الكتابة، ينقشون أفكارهم على الجدران، أو يهربون رسائل قصيرة مكتوبة على أوراق مهربة مخفية فى طيات الملابس. آخرون وجدوا فى الخيال بابًا للهروب، فبدأوا فى كتابة القصص والشعر، يحكون عن عوالم تتجاوز القضبان، عن مدن لم تطأها أقدامهم منذ سنوات، وعن أحلامهم التى لم يستطع القمع انتزاعها.

فى السجن، كانت الكتابة فعل نجاة، والخيال بابًا مواربًا نحو الحرية. فبينما كانوا ممنوعين من كل شىء، احتفظوا بحقهم فى التفكير، وفى رسم صورة مختلفة للعالم خارج الأسوار، عالم لا يمكن للسجان أن يضع يده عليه، مهما حاول.

يدور الكتاب فى أجواء مصر خلال الستينيات، تحت حكم جمال عبد الناصر، وهى فترة شهدت تصاعد الأفكار اليسارية والقومية إلى جانب قمع المعارضين السياسيين. فى هذا السياق، تعرض صنع الله إبراهيم للاعتقال بسبب انتمائه اليساري، وكان واحدًا من العديد من المثقفين الذين واجهوا السجن بسبب آرائهم. يعكس الكتاب هذه الحقبة من خلال تصوير واقع المعتقلات والسياسات القمعية، ما يجعله شهادة أدبية حية توثق الصراع الفكرى والسياسى فى ذلك الزمن

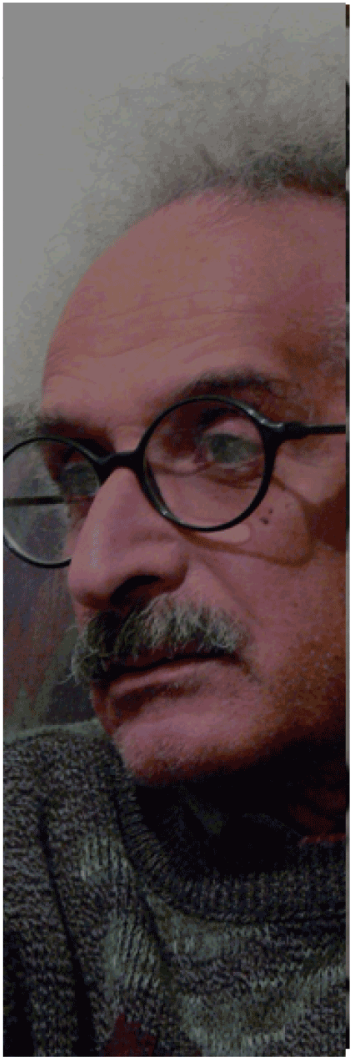

سجل يومي.. على الهامش

يبدو الكتاب فى جزء منه ليس بالقليل بمثابة سجل يومى يحوي أدق التفاصيل الذي لم يغير الكاتب فى أسلوبها المتردد وغير المحكم، والمتأثر بوجوده خلف الأسوار، وهو الأسلوب الذي حرص على عدم تغييره حتى بعد خروجه واكتمال الكتاب.

فى بداية الكتاب يهدي صنع الله إبراهيم الكتاب إلى صديقه حسين عبدربه لنعلم لاحقًا أنه كان السبب فى خروج اليوميات من السجن إلى النور حيث حرص على اصطحابها أثناء الإفراج عنه قبل إبراهيم نفسه، وسلمها لشقيقته التى حافظت عليها بدورها حتى خرج ولملمها للقراء فى كتاب ثمين يشهد على فترة دقيقة من فترات الحكم فى مصر، وما شاب تلك القبضة على الشيوعين الأوائل من انتهاكات إنسانية جسيمة وصلت إلى حد الوفاة تحت نيران التعذيب.

الكتاب ليس مجرد سجل يومى، بل هو أيضًا تأمل عميق فى قضايا السلطة، الحرية، والمقاومة، يتميز أسلوب صنع الله فى هذا العمل بالبساطة والصدق، مع تركيز على التفاصيل الصغيرة التى تعكس الحالة الإنسانية فى ظل القمع، كما أنه للهوامش دور البطولة فى هذا الكتاب بعكس مهمتها الاعتيادية من مجرد الإشارة لمصدر أو تفسير لحدث ما، لتصبح جزء مهما من مكونات الكتاب بشكل غير مسبوق.

وعلى سيرة الهوامش لم يقسم إبراهيم الكتاب بشكل تقليدي كالفصول الروائية، بل اعتمد على هيكلية اليوميات التى تعكس طبيعته كسجل يومى كتبه الكاتب خلال فترة اعتقاله فى معتقل الواحات البحرية (1959-1964)، مع إضافة لاحقة للهوامش التى تُعد جزءًا أساسيًا من بنيته.

وكما سبق وأن ذكرنا فإن الكتاب عبارة عن سلسلة من التدوينات اليومية ليست بالضرورة مُرتبة بتسلسل زمنى صارم، لكنها تعكس التدفق الطبيعى للأحداث كما عاشها الكاتب، إذ تركز على الحياة اليومية داخل المعتقل من روتين، وتفاصيل مثل الطعام، النوم، الأصوات، فضلا عن التفاعلات بين السجناء والسجانين.

أما الهوامش فليست موجودة فى النص الذي كتب فى السجن، بل أضيفت لاحقًا عندما قرر صنع الله نشر الكتاب عام 1986، حيث تظهر الهوامش فى أسفل الصفحات أو كنصوص منفصلة تُكمل النص الأساسي، وتتناول توضيحات للأحداث، الشخصيات، أو السياقات التى قد لا تكون واضحة للقارئ غير المطلع على التجربة، لتلعب أدوارًا حاسمة فى تعميق النص وإثرائه.

غلاف كتاب يوميات الواحات – المصدر "أرشيف صحفي"

الإفراج والخروج للحرية

مع التغييرات السياسية فى مصر، خاصة بعد نكسة 1967، بدأ النظام فى الإفراج عن المعتقلين السياسيين تدريجيًا، حيث حصل إبراهيم على حريته بعد سبع سنوات من الأشغال الشاقة.

"عندما أطلقوا سراحى، شعرت وكأننى أعود للحياة من جديد... كنت أتنفس هواء الحرية، لكن بداخلى بقى السجن محفورًا إلى الأبد."
يختم الكاتب "يوميات الواحات" بتأمل عميق حول معنى الحرية، والمعاناة التى عاشها فى المعتقل، حيث يؤكد أن السجن لم يكن مجرد عقوبة، بل كان مدرسة قاسية تعلم فيها عن طبيعة الإنسان والمجتمع والسياسة.

كما يشير الكاتب فى ختام يومياته إلى استمرار القمع فى عهد ناصر حتى بعد الإفراج عنه ويقول: " استمر معتقل القلعة وسجن طرة يستقبلان الشيوعين تحت دعاوى كثيرة منها التلسين عن النظام، واعتقل أيضا كل من عارض منهم الحل، بل اعتقل عدد من قيادات منظمة الشباب الاشتراكى وأساتذة العهد العالى للدراسات الاشتراكية سنة 1966 بدعوى الترويج للمذهب الماركسى، وفى نفس السنة اعتقل أيضا كمال عبد الحليم بسبب اشتراكه فى مناقشات حول نتائج قرار إنهاء الوجود المستقل، وساد البلاد جو بوليسى تسبب فى نشر السلبية واللامبالاة والعزوف عن النشاط السياسى بين عامة الشعب".

عن الكاتب

صنع الله إبراهيم (مواليد 1937) هو كاتب وروائى مصري يُعد من أبرز الأصوات فى الأدب العربى الحديث. اشتهر بأعماله التى تمزج بين السرد الأدبى والتوثيق التاريخى، وتعكس رؤيته النقدية للمجتمع والسياسة.

ينتمى إلى التيار اليسارى، وعُرف بمواقفه المناهضة للأنظمة الحاكمة، حيث اعتُقل فى الستينيات بسبب نشاطه السياسى وقضى عدة سنوات فى سجن الواحات، وهى التجربة التى وثقها فى كتابه "يوميات الواحات".

فى عام 2003، فاجأ صنع الله إبراهيم الأوساط الثقافية عندما رفض جائزة الدولة التقديرية فى الآداب، التى تُمنح من وزارة الثقافة المصرية، احتجاجًا على سياسات نظام حسنى مبارك. أثناء كلمته فى حفل الجائزة، أعلن رفضه لها علنًا، قائلًا:

"إن هذه الجائزة صادرة عن حكومة لا تملك مصداقية، حكومة تدعم الفساد وتقمع الحريات".

كان موقفه هذا بمثابة رفض رمزي للسلطة، وأكد أن استقلال المثقف أهم من أي تكريم رسمى. لقيت هذه الخطوة صدى واسعًا، حيث اعتُبرت أحد أبرز المواقف الأدبية ضد النظام الحاكم فى مصر آنذاك.

> لم يكن الحصول على كتاب داخل السجن أمرًا سهلًا، لكن المعتقلين ابتكروا طرقًا لنقل المعرفة فيما بينهم. كان من يمتلك كتابًا يقرؤه بصوت عالٍ، بينما يتجمع الآخرون حوله، يناقشونه وكأنهم فى قاعة محاضرات خفية. يديرون نقاشات فكرية رغم القيود الحديدية. فى كتابه "يوميات الواحات"، وصف صنع الله إبراهيم هذه المشاهد الحية، حيث كانت المعرفة تُتناقل كأنها سر مقدس، والقراءة بصوت مسموع تتحول إلى فعل مقاومة

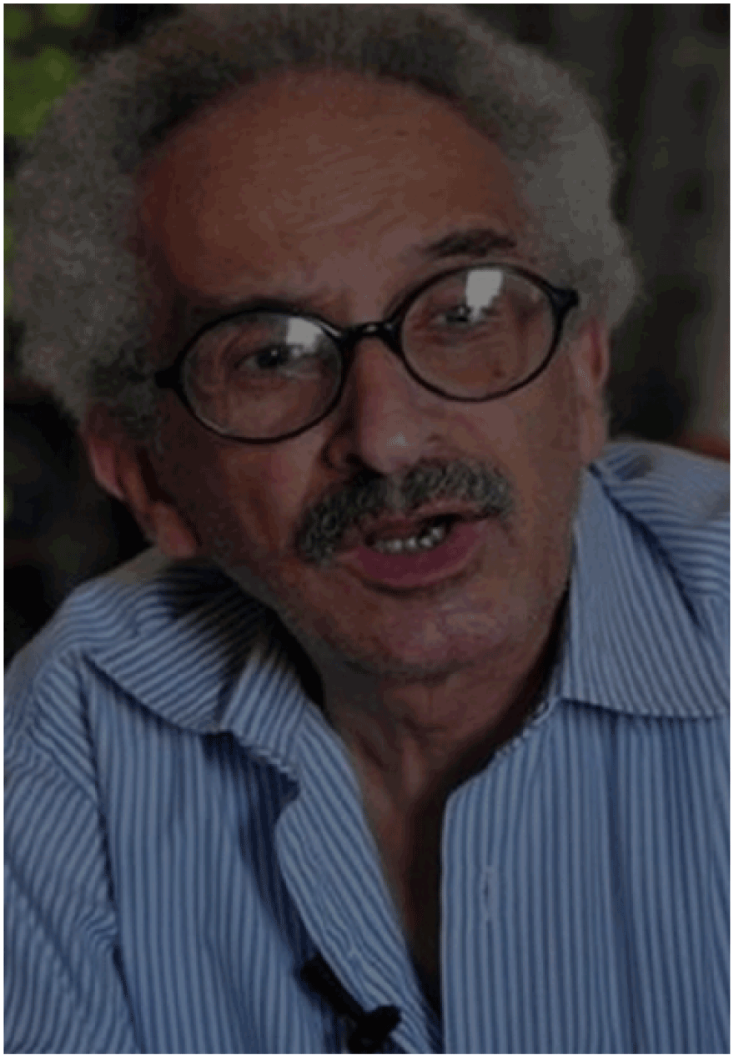

حق المؤلف، هو مصطلح قانونى يصف الحقوق الممنوحة للمبدعين فيما يخص مصنفاتهم الأدبية والفنية. ويغطى حق المؤلف طائفة مصنفات واسعة، من الكتب والموسيقى واللوحات الزيتية والمنحوتات والأفلام إلى البرامج الحاسوبية وقواعد البيانات والإعلانات والخرائط الجغرافية والرسوم التقنية.

وحقوق المؤلف هى حجر الزاوية للإبداع والإنتاج الفكري؛ فهى تضمن للمبدعين حماية أعمالهم الفنية والأدبية والعلمية من النسخ والتوزيع غير المشروع، لكن يجب الإشارة إلى "حق المؤلف" لا يحمى الأفكار ولا المفاهيم، وإنما يحمى شكل التعبير عنها فى مصنف معين.

ولكل دولة حرية تحديد نظام الملكية الفكرية الخاص بها ومعظم الدول قد ارتبطت فى معاهدات أو اتفاقيات دولية لوضع معايير تحدد الالتزام بقوانين الملكية الفكرية وتوفيق ذلك مع شريعتها الوطنية، وهذه الحقوق تندرج تحت فئتين رئيسيتين، هما: الحقوق المالية، ويمكن التنازل عن هذه الحقوق، والحقوق المعنوية، التى لا يمكن حرمان المؤلف من حق نسب المصنف له بأي شكل من الأشكال.

وحقوق المؤلف المالية هى الحقوق التى ترد للمؤلف على مصنفه ويؤدي تمتعه بهذه الحقوق المحافظة على العوائد المالية الناتجة عن اختيار المؤلف استغلال مصنفه بالطريقة التى يراها مناسبة دون مزاحمة غيره فتعود له وحدة العوائد المالية الناتجة عن هذا الاستغلال.

وتعتبر الحقوق المالية للمؤلف حقوق استئثارية، أي أنه الشخص الوحيد الذي يملك التصرف بمصنفه أو الترخيص للغير باستغلاله وتشتمل هذه الحقوق على؛ حق النسخ وطباعة وتسجيل العمل ونشره بكل الطرق المتوفرة، وحق الأداء العلنى ونقل العمل إلى الجمهور بشكل سلكى أو لا سلكى، وحق التحوير من شكل إلى آخر، وحق الترجمة، وحق النشر.

أما الحقوق المعنوية للمؤلف فهى تتمثل فى حق نسبة المصنف لمؤلِفه سواء باسمه الشخصى او اختيار اسم مستعار، وكذلك حق المؤلف فى عدم إجراء أي تعديلات على المصنف دون الرجوع إليه.

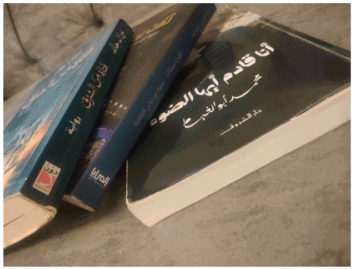

ويحدث انتهاك حقوق المؤلف عندما يستخدم شخص ما عملًا فكريًا محميًا بحقوق المؤلف دون الحصول على إذن من صاحبه. ومن أبرز أشكال انتهاك حقوق المؤلف؛ النسخ، التوزيع، الأداء العلنى، التحويل، الاستخدام التجاري. وقد نص الدستور المصري فى المادة (69) على أن "تلتزم الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية بشتى أنواعها فى كافة المجالات، وتُنشئ جهازاً مختصاً لرعاية تلك الحقوق وحمايتها القانونية، وينظم القانون ذلك".

وتنص المادة 139 من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم 82 لسنة 2002 على أنه "تشمل الحماية المقررة لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها المصريين والأجانب من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين ينتمون إلى إحدى الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية ومن فى حكمهم:.

أما المادة 140 من القانون فتنص على أنه "تتمتع بحماية هذا القانون حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية والفنية، وبوجه خاص المصنفات الآتية:

1- الكتب، والكتيبات، والمقالات والنشرات وغيرها من المصنفات المكتوبة.
2- برامج الحاسب الآلى.
3- قواعد البيانات سواء كانت مقروؤة من الحاسب الآلى أو من غيره.
4- المحاضرات، والخطب، والمواعظ، وأية مصنفات شفوية أخرى إذا كانت مسجلة.
5- المصنفات التمثيلية والتمثيليات الموسيقية والتمثيل الصامت (البانتوميم).
6- المصنفات الموسيقية المقترنة بالألفاظ أو غير المقترنة بها.
7- المصنفات السمعية البصرية.
8- مصنفات العمارة.
9- مصنفات الرسم بالخطوط أو بالألوان، والنحت، والطباعة على الحجر، وعلى الأقمشة وأية مصنفات مماثلة فى مجال الفنون الجميلة.
10- المصنفات الفوتوغرافية وما يماثلها.
11- مصنفات الفن التطبيقى والتشكيلى.
12- الصور التوضيحية، والخرائط الجغرافية والرسومات التخطيطية (الاسكتشات) والمصنفات الثلاثية الأبعاد المتعلقة بالجغرافيا أو الطبوغرافيا أو التصميمات المعمارية.
13- المصنفات المشتقة، وذلك دون الإخلال بالحماية المقررة للمصنفات التى اشتقت منها. وتشمل الحماية عنوان المصنف إذا كان مبتكرا".

بموجب المادة 141 من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية لا تشمل الحماية مجرد الأفكار والإجراءات وأساليب العمل وطرق التشغيل والمفاهيم والمبادئ والاكتشافات والبيانات، ولو كان معبرا عنها أو موصوفة أو موضحة أو مدرجة فى مصنف. ووفق المادة 142 يعتبر الفلكلور الوطنى ملكا عاما للشعب، وتباشر الوزارة المختصة عليه حقوق المؤلف الأدبية والمالية وتعمل على حمايته ودعمه.

وتنص المادة 143 من القانون على أنه "يتمتع المؤلف وخلفه العام - على المصنف - بحقوق أدبية أبدية غير قابلة للتقادم أو التنازل عنها، وتشمل هذه الحقوق ما يلى: أولا الحق فى إتاحة المصنف للجمهور لأول مرة. ثانيا الحق فى نسبة المصنف إلى مؤلفه. ثالثا الحق فى منع تعديل المصنف تعديلا يعتبره المؤلف تشويها أو تحريفا له، ولا يعد التعديل فى مجال الترجمة اعتداءً إلا إذا أغفل المترجم الإشارة إلى مواطن الحذف أو التغيير أو أساء بعمله لسمعة المؤلف ومكانته".

أما المادة 147 من القانون فتنص على أنه "يتمتع المؤلف وخلفه العام من بعده، بحق استئثاري فى الترخيص أو المنع لأي استغلال لمصنفه بأي وجه من الوجوه وبخاصة عن طريق النسخ أو البث الإذاعى أو إعادة البث الإذاعى أو الأداء العلنى أو التوصيل العلنى، أو الترجمة أو التحوير أو التأجير أو الإعارة أو الإتاحة للجمهور، بما فى ذلك إتاحته عبر أجهزة الحاسب الآلى أو من خلال شبكة الانترنت أو شبكات المعلومات أو شبكات الاتصالات وغيرها من الوسائل".

ولا ينطبق الحق الاستئثاري فى التأجير على برامج الحاسب الآلى إذا لم تكن هى المحل الأساسى للتأجير، ولا على تأجير المصنفات السمعية البصرية متى كان لا يؤدى إلى انتشار نسخها على نحو يلحق ضررا ماديا بصاحب الحق الاستئثاري المشار إليه. كما يتمتع المؤلف وخلفه من بعده بالحق فى تتبع أعمال التصرف فى النسخة الأصلية لمصنفه، والذي يخوله الحصول على نسبة مئوية معينة لا تجاوز عشرة فى المائة من الزيادة التى تحققت من كل عملية تصرف فى هذه النسخة.

وتؤكد المادة 152 من القانون على أنه "لا يترتب على تصرف المؤلف فى النسخة الأصلية من مصنفه أيا كان نوع هذا التصرف، نقل حقوقه المالية. ومع ذلك لا يجوز إلزام المتصرف إليه بأن يمكن المؤلف من نسخ أو نقل أو عرض النسخة الأصلية، وذلك كله ما لم يتفق على غير ذلك".

يذكر أن العالم يحتفل فى 23 أبريل كل عام باليوم العالمى للكتاب وحقوق المؤلف، بهدف تعزيز التمتع بالكتب ومتعة القراءة. ويتخلل هذا اليوم احتفالات تُقام بوتيرة سنوية على مستوى العالم لإبراز قوة الكتب السحرية باعتبارها جسراً ممدوداً بين الماضى والمستقبل، وحلقة وصل بين الأجيال والثقافات.

ويشار إلى أن مصر انضمت لعدة معاهدات واتفاقيات لحماية الملكية الفكرية منها اتفاقية برن لحماية حقوق المؤلف (عام 1971)، وتضم هذه الاتفاقية الحدود الدنيا من الحقوق التى يتوجب على الدول الأعضاء أن تمنحها فى أراضيها فيما يتعلق بحق المؤلف لمواطنى الدول الأخرى الأعضاء فى هذه الاتفاقية. كما انضمت مصر إلى اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية الموقعة فى استوكهولم فى 14 يوليو 1967 والمعدلة فى 28 سبتمبر 1979.

وفى غالبية البلدان، واستنادا إلى اتفاقية برن، تُكتسب الحماية بمقتضى حق المؤلف تلقائيا دون الحاجة إلى التسجيل أو غير ذلك من الإجراءات.غير أنه هناك، فى معظم البلدان، نظاما يمكّن من التسجيل الطوعى للمصنفات. ويمكن أن تساعد أنظمة التسجيل الطوعى المذكورة على تسوية النزاعات على الملكية أو الإبداع، وتيسير الصفقات المالية والمبيعات وحالات التنازل عن الحقوق و/أو نقلها.

نحو خمس سنوات خلف القضبان..

الدكتور أحمد عماشة يدفع ثمن دفاعه عن حقوق الإنسان

الدكتور أحمد عماشة يقبع خلف القضبان بسبب دفاعه المشروع عن حقوق الإنسان.. متى ينال حريته؟

يسير المدافعون عن حقوق الإنسان فى مصر على درب محفوف بالمخاطر، حيث يواجهون تهديدات ومخاطر جمة ويدفعون ثمنًا باهظًا مقابل عملهم السلمى والمشروع فى الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ ويعد الزج بهم فى السجون أحد أبرز هذه المخاطر.

نسلط الضوء هنا على واحد من هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان، وهو الدكتور أحمد عماشة، الذي عُرف بنشاطه الحقوقى المتنوع والمؤثر، فهو مؤسس مشارك لرابطة أسر المختفين قسريا، وعضو اللجنة القومية للدفاع عن سجناء الرأي المشكلة فى 2011 وعضو مؤسس للحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية"، ومؤسس الجمعية العربية للبيئة والتنمية. كما أنه مدافع نشط عن حقوق البيئية. وهو طبيب بيطري ورئيس نقابة البيطريين الأسبق فى دمياط.

بداية معاناة عماشة مع الاعتقال التعسفي

بدأت معاناة عماشة مع الاعتقال لأول مرة، حينما ألقى القبض عليه فى مارس 2017 عند نقطة تفتيش تابعة لشرطة القاهرة وتعرض للإخفاء القسري لمدة 21 يومًا تعرض خلالها للتعذيب البدنى والنفسى، وقضى نحو سنتين ونصف السنة رهن "الاحتجاز التعسفى" بحسب الفريق العامل المعنى بالاحتجاز التعسفى فى الأمم المتحدة، وذلك باتهامات بموجب قانون الإرهاب الذي تستخدمه السلطات المصرية كوسيلة للقضاء على المدافعين عن حقوق الإنسان فى البلاد.

وفى 10 سبتمبر 2019 قررت محكمة جنايات القاهرة إخلاء سبيل الدكتور عماشة، إلا أنه رفض حينها قرار الإفراج قائلاً "أطالب المحكمة بعدم إخلاء سبيلى لما يحدث بعده من اختفاء قسري وترتيب قضايا جديدة" مستشهدا بمعتقل كان فى زنزانة بجواره جرى إخلاء سبيله إلا أنه اختفى ولم يعثر عليه أهله إلا جثةً هامدة، مُضيفاً "على الاقل اولادى عارفين انا فين"؛ لكن المحكمة أفرجت عن عماشة بتدابير احترازية حيث تجاوز فى القضية فترة الحبس الاحتياطى المنصوص عليها فى القانون بعامين؛ وعلى الرغم من ذلك قوبل القرار بتعنت من جانب السلطات حيث ظل العضو المؤسس لرابطة أسر المختفين قسريا محتجزًا فى سجن دمياط إلى أن تم تنفيذه فى 4 أكتوبر 2019. وكانت شروط الإفراج المشروط عنه تتطلب أن يتوجه إلى مركز الشرطة مرتين فى الأسبوع. وامتثل "عماشة" لتنفيذ التدابير الاحترازية فى قسم الشرطة إلى أن قررت المحكمة رفع التدابير الاحترازية عنه، وإطلاق سراحه بشكل كلى.

وبعد نحو ثمانية أشهر من إطلاق سراحه، أعلن نجل عماشة اعتقال والده وحارس العقار الخاص به للمرة الثانية عقب اقتحام قوة من الشرطة لمنزله بمنطقة حلوان جنوب القاهرة فى 17 يونيو 2020 واقتياده لجهة غير معلومة. وتقدمت الأسرة ببلاغات للنائب العام المصري، ووزير الداخلية، للإبلاغ عن واقعة اعتقاله واخفاءه، مطالبة بالكشف عن مكانه والإفراج عنه.

> عماشة" مؤسس مشارك لرابطة أسر" المختفين قسريا ومدافع نشط عن حقوق البيئية

> قضى "عماشة" نحو خمس سنوات فى السجن ولا يزال يدفع ثمن دفاعه عن حقوق الإنسان

وبعد 25 يوما من الإخفاء القسري عانى فيهم من التعذيب النفسي والجسدي، ظهر عماشة في 12 يوليو 2020 في نيابة أمن الدولة العليا، حيث تم التحقيق معه على ذمة القضية رقم 1360 لسنة 2019 حصر أمن دولة عليا. وُوجهت له اتهامات بالانضمام لجماعة إرهابية محظورة. وبعد ذلك تعرض للاحتجاز في مكان غير معلوم حتى 7 ديسمبر 2020 ثم ظهر بسجن العقرب 2 شديد الحراسة بمعزل عن العالم الخارجي وهو قيد الحبس الاحتياطي. ولاحقا جرى نقله لسجن "بدر" حيث يقبع في زنزانة مزودة بأضواء كهربائية مستمرة ومراقبة بالكاميرا على مدار 24 ساعة ولا يُسمح له بزيارات من محاميه أو أفراد أسرته.

تعذيب وأوضاع بالغة السوء

خلال فترة اعتقاله الأولى، تعرض عماشة للتعذيب على أيدي موظفي جهاز أمن الدولة خلال الأسبوعين الأولين من احتجازه، ووفقا لبيان صادر عن المدافع عن حقوق الإنسان. وذكر عماشة في شهادته التي وصف فيها التعذيب الذي تعرضه له: "ألقى القبض علىّ في 10 مارس (2017)، وبعد ذلك نقلت فورا إلى العباسية (حيث يوجد مكتب خدمة أمن الدولة الجديد). وممن معى هناك تمكنت من التعرف على المكان الذي كنت فيه. تم تقييد يدي خلف ظهري وعيناي معصوبتان من لحظة الاعتقال لحين الاستدعاء من قبل النيابة العامة (أي بعد قرابة الشهر من الاعتقال).

وتابع عضو اللجنة القومية للدفاع عن سجناء الرأي: "في اليوم الأول من اعتقالي، نزعوا عني كل ملابسي وعلقوني من يدي التي كانت لا تزال مكبلة خلف ظهري. اضطررت إلى النوم على ظهري. تعرضت لصدمات كهربائية في اليوم العاشر والثاني عشر من احتجازي. في اليوم الثاني هددوني باغتصابي إذا لم أعترف بارتكاب أشياء لم أفعلها. عندما رفضت القيام بذلك، أدخلوا عصا في دُبري. وهددوني بجلب واغتصاب زوجتي وبناتي. بحمد الله، بعد اليوم الثالث، تغيرت الطريقة التي كانوا يعاملونني. توقف التعذيب وتحسنت المعاملة، فيما استمر تعصيب العينين وربط اليدين من الخلف. كانوا دائما يسمونني رقم 1. وعندما توقف التعذيب قلت في نفسي لعل كانت هناك حملة دعم لي وأن الناس كانوا يتحدثون عني".

ومثل الأولى، يعاني عماشة البالغ من العمر أكثر من 62 عامًا، خلال فترة اعتقاله الحالية، أوضاعًا بالغة السوء في محبسه، وكان عماشة تعرض عند القبض عليه للتعذيب الشديد حتى كُسرت أحد أضلاعه وألقى بعد التعذيب الوحشي في زنزانته بدون تقديم أي رعاية صحية، وسبق أن أعربت مارى لولور، المقررة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان بالأمم المتحدة عن قلقها البالغ لما يتعرض له الدكتور عماشة منذ إعتقاله وما تعرض له من إخفاء وتعذيب وإهمال طبي مُتعمد رغم ما يعانيه من أمراض وتدهور في حالته الصحية.

إدراج على قائمة الإرهاب

ونشرت الجريدة الرسمية فى 16 أبريل 2023 قرارا لمحكمة جنايات القاهرة وذلك فى القضية رقم 620 لسنة 2018 حصر أمن دولة عليا بإعادة إدراج 1526 شخصًا على قوائم الإرهاب لمدة 5 سنوات؛ ومن ضمنهم الدكتور أحمد عماشة، بجانب بعض الشخصيات العامة والسياسية.

واستنكرت المفوضية المصرية للحقوق والحريات حينها مع عدد من شركائها من منظمات المجتمع المدنى فى مصر قرار بتمديد إدراج 1526 مصريًا على قوائم الإرهاب لمدة 5 سنوات إضافية؛ واعتبرت أن هذا القرار بالتمديد يعكس استمرار المساعى لتوظيف قوانين مكافحة الإرهاب الفضفاضة فى سلب حقوق المصريين، بما فى ذلك الحق فى حرية السفر والتنقل وحرية التصرف فى الأموال والممتلكات؛ فضلاً عن مصادرة حقوقهم السياسية ووصمهم مجتمعيًا. الأمر الذي يدحض ادعاءات الحكومة المصرية بشأن انطلاق حوار وطنى حقيقى يتسع لجميع الأصوات الناقدة ويتقبل الخلاف مع المعارضين من السياسيين والحقوقيين.

وتقدم الدكتور أحمد عماشة بطعن حمل رقم 8 لسنة 2022 كيانات إرهابية، بشأن إدراجه على قائمة الإرهاب لمدة خمس سنوات، لكن الدائرة (و) المنعقدة بمحكمة النقض، قضت فى 14 أكتوبر 2023، السبت، بقبول الطعن المقدم من الدكتور أحمد عماشة وآخرين شكلا، وفى الموضوع برفضه.

> تعرض "عماشة" عند اعتقاله للتعذيب الشديد حتى كُسرت أحد أضلاعه وألقى بعد التعذيب فى زنزانته بدون تقديم أي رعاية صحية

إنسان بمعنى الكلمة

يقول محمد عماشة، نجل الدكتور أحمد عماشة المقيم خارج مصر، إن الوصف الذي يتبادر إلى ذهنه عن والده كشخص ومدافع عن حقوق الإنسان أنه "إنسان بمعنى الكلمة"، مضيفا أن الدكتور عماشة "إنسانٌ محبٌّ للخير للجميع، متعاون مع كل الناس، يفكر فيمن حوله، ويضحى من أجل المظلومين.

وتابع محمد: كما يتبادر إلى ذهنى أنه إنسان نبيل، وهذا ما ألاحظه عندما ألتقى بأي شخص يعرفه، حيث يؤكد لى دومًا أن "الدكتور عماشة رجل عظيم" لما يتمتع به من صفاتٍ حميدة.

وكشف محمد عماشة عن عدد من الانتهاكات السابقة التى تعرض لها والده منذ احتجازه، أبرزها الإخفاء القسري، التعذيب (الاغتصاب، كسر الضلوع)، المنع من التريض، والمنع من الزيارة. أما عن الانتهاكات الحالية فأشار إلى أن الدكتور عماشة يعانى من غياب الرعاية الطبية، موضحا أنه "يوجد فى سجن بدر نظام صحى، لكنه شكلى ولا يقوم بالعناية اللازمة للنزلاء. فمثلا يعانى الدكتور عماشة من التهاب فى المفاصل، غير أنه لا يجد رعاية كافية بالعرض على طبيب متخصص أو تنفيذ ما يقوله الطبيب. ورغم طلبه لتوفير كرسى حين العرض، لا يتم توفير كراسى. أيضا يجب أن يحشو الدكتور سنه بتوصية الطبيب، لكن لا جديد لمدة شهر".

> أسرة "عماشة" تطالب بإطلاق سراحه والتوقف عن أي محاولات لملاحقته أو التضييق على عمله فى المجتمع المدنى

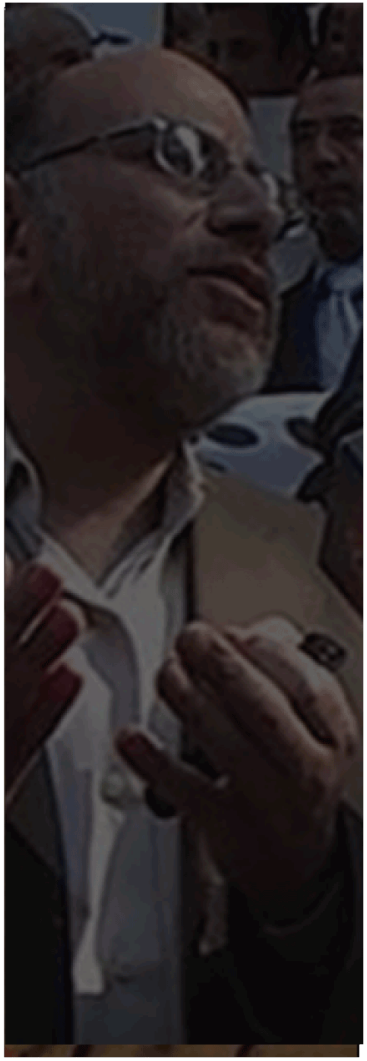

ويحصل الدكتور أحمد عماشة على نصف المعدل القانونى من الزيارات المقررة للنزيل فى السجن، بحسب نجله محمد، الذي لفت أيضا إلى أن جميع الزيارات تتمع خلف زجاج من خلال سماعة. وقال إن أبيه يواجه تعنتا يتمثل فى منع دخول بعض الاحتياجات البسيطة له مثل ورقة/ قلم/ مشط، كما أنه لم يلتق بمحاميه على الإطلاق منذ اعتقاله فى يونيو 2020 وحتى الآن.

أثر الغياب القسري

عند سؤال عن تأثير اعتقال والده واختفائه القسري على حياته وحياة الأسرة، أوضح محمد عماشة أن صحة والده الجسدية تأثرت بشكل كبير جراء التعذيب والإهمال الطبي خاصة مع تقدمه فى السن. وأشار إلى أن الأمر لا يقتصر على الشق الشخصى المؤلم؛ فإخفاء واعتقال وتعذيب شخص يمثل "زلزالا اجتماعيًا" لمئات الأشخاص الذين كانوا جزءًا من حياته، من عائلته أو أصدقاءه أو جيرانه أو زملاء عمله أو حتى الأشخاص الذين يعتمدون عليه فى الحصول على المساعدة، مشددا على أن هذا يعنى أن هناك دائمًا شخصًا مفقودًا، سواء كان ذلك فى لحظات احتفال بتخرج أو زواج.. "فى دايمًا حد كان ممكن يساعد فى الشغل مش موجود، فى حد كان ممكن يعطيك نصيحة فى وقت صعب ومش عارف توصله".

يقول محمد إن مطلبهم هو إطلاق سراح الدكتور أحمد عماشة، والتوقف عن أي محاولات لملاحقته أو التضييق على عمله فى المجتمع المدنى. ويضيف أن هذا مطلبهم لأنه من المفترض أن تستفيد الدولة من الكفاءات الموجودة فيها بدلًا من اعتقالها. ولفت إلى أنهم يعرفون أن الدكتور عماشة "صامد وصابر" ويحول المحن إلى منح، ويعمل ما بوسعه لرؤية الجانب المشرق فى أي شيء يمر به حتى لو كان تجربة مريرة كالسجن؛ وهذا هو أكثر ما يصبرهم ويجعلهم قادرين على التعامل مع الوضع الحالى، الذي يصفه بأنه غير إنسانى

بكل المقاييس. ويختتم محمد حديثه معربًا عن أمله فى أن يأتى اليوم الذي يقولون فيه: "كانت أيام .. ربنا ما يعيدها"

منظمات المجتمع المدني تدين استمرار حبس عماشة

وتدين منظمات المجتمع المدنى فى مصر، ومن بينها المفوضية المصرية للحقوق والحريات، استمرار اعتقال السلطات المصرية للدكتور أحمد عماشة بسبب تعبيره عن رأيه بطريقة سلمية، وتطالب بإطلاق سراحه وغلق ملف الحبس فى قضايا النشر وحرية الرأي والتعبير.

وتؤكد "المفوضية المصرية" وعدد من شركائها من منظمات المجتمع المدنى أن الاستهداف الذي يتعرض له "أحمد عماشة" يأتى انتقامًا منه بسبب نشاطه فى الدفاع عن حقوق الإنسان، فى ظل الحملة الشنيعة التى تشنها السلطات المصرية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان.

وتشدد المفوضية المصرية للحقوق والحريات، على ضرورة والتوقف عن استخدام الحبس الاحتياطى كعقوبة الغرض منها التنكيل بمدافعى حقوق الإنسان ومعتقلى الرأي.

يذكر أن فى 22 سبتمبر 2020 قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره بشأن مراقبة حالات الانتقام ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والذي استعرض حالات من مصر منها قضية الدكتور أحمد عماشة، والذي أدرج فى تقارير أعوام 2017، و2018، و2019، وذلك بعد تعرضه للملاحقة القضائية والاحتجاز والتعذيب بعد المعلومات. و29 سبتمبر 2023 ورد ذكر عماشة أيضا فى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2023 حول الأعمال الانتقامية.

وفى نوفمبر 2022 أصدرت المقررة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، مذكرة أعربت فيها عن مخاوفها البالغة بشأن الاختفاء القسري المتكرر والتعذيب وسوء المعاملة والإهمال الطبى للمدافع عن حقوق الإنسان المصري، الدكتور أحمد شوقى عبد الستار محمد عماشة.

وفى خطاب مرسل إلى السلطات المصرية فى 11 نوفمبر 2022، أعرب الفريق العامل المعنى بالاحتجاز التعسفى والفريق العامل المعنى بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعى فى الأمم المتحدة عن إدانتهم للانتهاكات التى تعرض لها المدافع عن حقوق الإنسان والخبير البيئى وأحد مؤسسى رابطة المختفين قسريًا الدكتور أحمد عماشة الخاصة باختفائه القسري وتعذيبه وسوء معاملته داخل أماكن الاحتجاز عقب القبض عليه للمرة الثانية فى يونيو 2020، وطالبوا الحكومة المصرية بضرورة إجراء تحقيقات فى مزاعم إخفاءه وتعذيبه ومساءلة المتورطين عن ارتكاب هذه الانتهاكات ضده، وتقديم الأسس القانونية لاعتقاله ومدى توافقها مع المعايير الدولية، وذلك بناءً خطاب مرسل للحكومة المصرية ساهمت فى إرسال معلوماته الجبهة المصرية، هو الخطاب الذي لم تقم السلطات المصرية بالرد على الادعاءات والاستفسارات الواردة فيه من خبراء حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة حتى الآن.

كما أعرب خبراء الأمم المتحدة فى الخطاب المرسل إلى الحكومة المصرية عن قلقهم الشديد حول مزاعم الاختفاء القسري والاعتقال التعسفى التى تعرض لها الدكتور عماشة، وهى الأفعال التى يبدو أنها مرتبطة بنشاطه كمدافع عن حقوق الإنسان، كما أعرب الخبراء أيضا عن قلقهم بشأن السلامة الجسدية والنفسية للدكتور عماشة بسبب التعذيب والمعاملة السيئة التى تعرض لها أثناء عقب القبض وأثناء فترة الإخفاء القسري، وعدم توفير الرعاية الطبية الكافية له بسبب إصابات خطيرة فى ضلوع صدره زعم بأنها نتيجة التعذيب. وأعرب الخبراء أيضًا عن قلقهم حول تعذيب الدكتور عماشة عبر ابقائه فى الحبس الانفرادي فى مكان احتجازه ومراقبته بالكاميرات على مدار اليوم وتعرضه للضوء الساطع، وعدم تلقيه للرعاية الطبية اللازمة رغم تعرضه لأمراض مختلفة. وذكر المقررون فى الخطاب المرسل الحكومة المصرية بالتزاماتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التى انضمت إليها مصر فى عام 1986، والتى تستوجب إجراء تحقيق سريع حال أي ادعاء قدمه فرد يدعى تعرضه للتعذيب، والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي انضمت إليه مصر فى عام 1982.

وطالب الخبراء الحكومة المصرية بتقديم عدد من المعلومات عن الانتهاكات التى تعرض لها الدكتور عماشة، وتقديم الأسس الواقعية والقانونية لاعتقاله واحتجازه ومدى توافق هذه الأسس مع القواعد والمعايير الدولية، بالاضافة إلى توضيح التدابير التى اتخذتها مصر لضمان الإجراءات القانونية والمحاكمة العادلة لعماشة ومدى توافق هذه الإجراءات مع القانون الدولى لحقوق الإنسان. وأشار الخطاب إلى أن الدكتور عماشة جري اعتقاله فى المرة الأولى بتاريخ 10 مارس 2017، والتى وجد فيها الفريق العامل المعنى بالاحتجاز التعسفى آنذاك أن احتجازه جاء تعسفيًا، ودعا الفريق وقتها إلى الإفراج عن عماشة ومنحه حقا واجب النفاذ فى التعويض.

الاختفاء القسري جريمة

مع اقتراب عامه السادس من الاختفاء لا زال السؤال "أحمد حسن فين يا حكومة"

"أين فلان الفلانى؟" جملة ألفتها الأذان على مدار أكثر من عشر سنوات، لكن القلوب المرهقة من فقدان الأقارب والأحبة المختفين قسريًا لم تستطع التكيف معها. وفى كل الأحوال، لا يمكننا التكيف مع هكذا مصائر، أو التعامل مع أشخاص ألفناهم فى حياتنا كما لو أنهم لم يكونوا بيننا أبدًا.

يعد اليافع أحمد حسن مصطفى أحد ضحايا هذه الجريمة المجرمة دوليا، وانسانيا قبل كل شىء، حيث خرج فى أحد صباحات شهر أبريل من العام 2019، لكنه لم يعد أبدا، ومنذ ذلك الوقت لم تترك أسرته بابا إلا وطرقته، خصوصا شقيقته المحامية نورهان حسن.

ترجع قصة اختفاء أحمد - فى ظروف تتشابه مع الكثير من المختفيين قسريا- إلى خروجه من البيت متجها إلى كورس الجرافيك التى انضم لها أملا فى أن يستخدمها فى تحسين جودة الصور التى يلتقطها بكاميرا يستعيرها من شقيقه محمد، لكنه لم يعد إلى البيت أبدا منذ ذلك الوقت لمدة ألفين يوم ويزيد.

يومها وعد احمد شقيقته نورهان بلقائه عند صديق مشترك، لكنه لم يفعل، وكذلك لم يعد للمنزل، بدأ القلق يتسرب للأسرة خصوصا الأم التى تعود أحمد على احتواء قلقها، بالتواصل معها الدائم حتى العودة إلى المنزل، ولكنه فى اليوم المشؤوم لم يتواصل أبدا معها كما أن هاتفه المحمول أغلق، واختفى تماما.

"أعلم أن التعذيب النفسى له طرق لا تُحتمل، وربما أكثرها قسوة أن تُقطع عن عالمك، أن يقال لك إن عائلتك قد فقدت الأمل فى عودتك، وإنك وحيد فى هذه الدنيا. هذا الألم ليس فقط شعوري، بل شعور كل من فقد عزيزًا فى ظروف مماثلة. تكرار هذه الأفكار يثقل علىّ فى بعض الأوقات، ويبدو كأنه جزء من رحلة الفقد المستمرة"

من رسائل نورهان إلى شقيقها أحمد

الاختفاء القسري.. كأن لم تكن

بعد اختفاء أحمد ليوم كامل بدأ أفراد الأسرة إعلان الأمر على حساباتهم الاجتماعية، وطلبوا المساعدة فى البحث عنه، فتحرك أصدقاؤه ومعارفه، ثم تأكد بأنه لم يحضر الكورس فى هذا اليوم.

وبحسب رواية الشقيقة نورهان ذهبوا إلى أقسام الشرطة، و طرقوا أبواب المستشفيات، خصوصا المجاورة لمحل السكن الكائن فى المقطم، بمدينة القاهرة، ولم يتوصلوا إلى أي معلومة للأسف، حتى عرفوا أن رجال أمن فى أزياء مدنية أوقفوه فى الشارع الذي يوجد به محل سكنه واصطحبوه معهم.

زاد المشهد ضبابية رفض قسم الشرطة تحرير محضر اختفاء أحمد، من قبل والده أستاذ الفلسفة، ولكن شقيقته سارعت بتقديم بلاغات و تلغرافات إلى النائب العام ووزارة الداخلية.

أعقب اختفاء أحمد وتحديدا بعد شهر كامل، خبر تسرب إلى الأسرة من قبل أحد المحامين يفيد بوجوده فى قسم شرطة مدينة نصر ثانٍ، "لكن عند توجهى للقسم أنكروا وجوده بعد أن طلبوا الانتظار لمدة 15 دقيقة".

يعد اليافع أحمد حسن مصطفى أحد ضحايا هذه الجريمة المجرمة دوليا، وانسانيا قبل كل شىء، حيث خرج فى أحد صباحات شهر أبريل من العام 2019، لكنه لم يعد أبدا، ومنذ ذلك الوقت لم تترك أسرته بابا إلا وطرقته، خصوصا شقيقته المحامية نورهان حسن

حملة أوقفوا الاختفاء القسري على الخط

جاء العام 2019، ولازال احمد مختفيا فلجأت الأسرة إلى مجلس الدولة وأقامت دعوى لإلزام الداخلية بالكشف عن مصير أحمد، وكان رد محامى الدولة بمذكرة أوضح فيها أن أحمد ليس مودعًا فى أي من السجون أو مطلوبًا على ذمة قضية فى عام 2020، وفى 14 مارس من العام نفسه صدر حكم بوقف القرار السلبى بالامتناع عن الإفصاح عن مكان أحمد.

بعد حكم مجلس الدولة رقم 5811 لسنة 74 ق، تلقت أسرة أحمد إخطارًا من القسم للحضور وتحرير محضر باختفائه تنفيذًا للحكم، وهو إجراء تمت مع العديد من أهالى المختفين قسريا، ولكنها لا تؤثر فى القضية نظرا لتجاهل تلك الأحكام من قبل السلطات الأمنية.

جاء يوم 29 يوليو 2020، وهو من الأيام الصعبة فى حياة الأسرة، حيث استقبلت الشقيقة نورهان اتصالًا هاتفيًا من قسم شرطة الشروق يطلب منها الحضور فورًا، ولم تتوقع أبدا أن يكون الامر يتعلق بجثة مجهولة الملامح طلب منها معاينتها، والتعرف عليها لمعرفة ما إذا كانت تعود لشقيقها، كما تم استدعاء الوالد لأخذ البصمة الوراثية.

لحسن الحظ لم تتطابق العينات لكن مصير أحمد لا زال مجهولا، فاضطرت الأسرة إلى طرق الأبواب كافة، وتوسيط الجميع على امل الإفصاح عن مكان الشاب، كما تقدموا بشكاوى واستغاثات إلى المجلس القومى لحقوق الإنسان، وأعضاء فى لجنة العفو الرئاسى ومجلس الوزراء ولم يتلقوا أي رد.

فى خضم ذلك قادت المفوضية المصرية للحقوق والحريات حملة للحديث عن أحمد والمطالبة بمعرفة مصيره ضمن حملتها الممتدة المعنونة بـ "أوقفوا الاختفاء القسري"، وهى الحملة التى استمرت لسنوات.

"أحيانًا، أحاول أن أتخيل أخى النشيط، الذي لا يهدأ، دائم الحركة والتنقل، يساعد هذا، ويتحدث مع ذاك، يحضر التدريبات، ويلتقى بأصدقائه. كيف يمضى يومه الآن وهو مكبّل اليدين، معصوب العينين، جالس فى مكانه لساعات وأيام دون حركة؟ مجرد التفكير فى وضعه يخنقنى. كيف يتحمل كل هذا؟"

من رسائل نورهان إلى شقيقها أحمد

كانت للأسرة تجربة مع الاختفاء القسري منذ أعوام، جراء أحداث التنازل عن جزيرتى تيران وصنافير حيث خرج الأخ الأكبر محمد للانضمام إلى المظاهرات الرافضة لبيع الأرض، والذي جرى الإفراج عنه لاحقا، حينها كان أحمد فى السادسة عشرة من عمره، حيث قام بتوجيه من والده إلى الانخراط فى العمل الخيري التطوعى، والتحق بجمعية رسالة الخيرية.

فى سبتمبر الماضى وفى خضم حملة البحث عن أحمد بمشاركة المفوضية المصرية، ظهرت والدته وجيدة إسماعيل، فى فيديو على فيسبوك بعد مرور ما يقارب من ألفين يوم من الاختفاء، وقالت:

"1997 يوم بعد كام يوم هيكون 2000 يوم على ابنى وهو مختفى، مرت أيام وسنين وأعياد ومناسبات وأنا معرفش حاجة عن ابنى عمري ما تخيلت إنى أكون فى الموقف ده أو أعمل فيديو زى ده".

أحمد هو الأخ الأصغر بين 4 إخوه (محمد ونورهان وأميرة)، من مواليد 16 أغسطس 2000، طالبًا فى الفرقة الأولى بكلية الحقوق بجامعة القاهرة، وحصل على تقدير جيد جدًا فى الفصل الدراسى الأول، وذلك حين أخفى قسريا حيث لم يكن أكمل عامه الثامن عشر، أما حاليًا تجاوز عمر أحمد 24 عامًا.

فى محاولاتهم الحثيثة للوصول إلى أحمد تقدمت أسرة أحمد ، ببلاغ للنائب العام بتاريخ 17 سبتمبر 2024، للمطالبة بالكشف عن مكان احتجازه طوال هذه السنوات منذ القبض عليه فى أبريل 2019.

وحمل البلاغ رقم 59353 لسنة 2024 عرائض النائب العام، وطالب الكشف عن مكان وجود أحمد حسن مصطفى، وإصدار أمر عاجل بالكشف عن مكانه والتحقيق فى ظروف وأسباب هذا الاختفاء، ولكن قوبل هذا البلاغ بالحفظ، ولم يحظ بأي تحرك من قبل الجهات المسؤولة.

من جانبها أصدرت المفوضية المصرية بيانا حثت فيه السلطات المصرية للكشف عن مكان أحمد الذي يقترب عامه الخامس من الاختفاء على الانتهاء، كما دعت وزارة الداخلية والنائب العام إلى فتح تحقيق شامل وشفاف للكشف عن مصير أحمد حسن مصطفى ومعرفة مكان احتجازه غير القانونى طوال هذه السنوات.

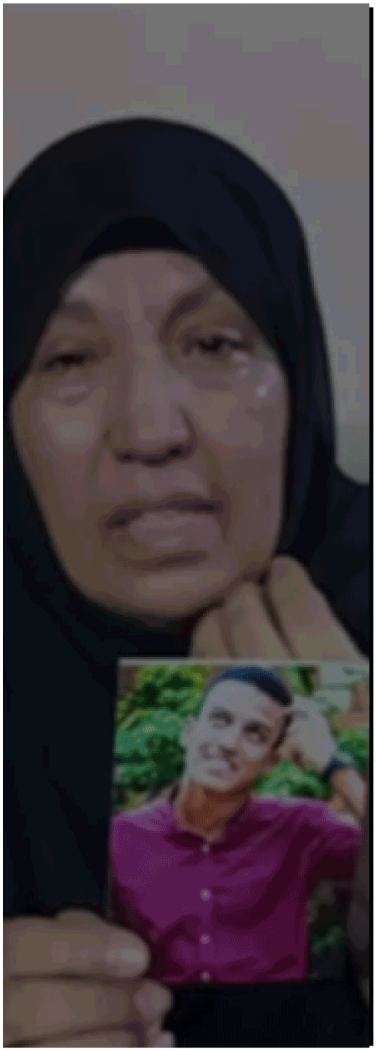

أما على من تقع المسؤولية؟ فطبقا للقوانين الدولية، تقع مسؤولية البحث عن الأشخاص المختفين قسريًا بشكل أساسى على عاتق الدول. كما تُلزم تلك القوانين الدول بالتحقيق فى حالات الاختفاء القسري وإبلاغ عائلات المختفين بمصيرهم أو مكان وجودهم. كما يُطلب منهم أيضا اتخاذ تدابير فعالة لمنع هذه الجرائم ومعاقبة مرتكبيها.

وتنص الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام 2006، خصوصا فى المادة 12منها على أن "تُلزم الدول بالتحقيق الفوري فى أي ادعاء باختفاء قسري وإبلاغ العائلات بنتائج التحقيق".

كما تنص المادة 24على حق الضحايا وعائلاتهم فى معرفة الحقيقة حول ظروف الاختفاء ومصير الشخص المختفى، أما المادة 7 فجرم الاختفاء القسري وتُعرِّفها كجريمة ضد الإنسانية إذا ارتُكبت فى إطار هجوم واسع النطاق أو ممنهج ضد المدنيين.

ختاما ندعوكم لتكونوا صوتًا يُسمع فى وجه الظلم، وجبر قلوب من يبحثون عن أحبائهم المفقودين. شاركوا معنا فى حملة المفوضية المصرية "أوقفوا الاختفاء القسري"، لأن الصمت ليس خيارًا عندما يتعلق الأمر بجرائم تسلب فيها الأرواح، والحقوق.

شاركونا هنا.

كما تدعوكم أسرة أحمد حسن مصطفى أيضًا إلى الوقوف معها فى مطالبها العادلة بالكشف عن مصير أحمد، ومعرفة مكانه. يمكنكم دعمهم من خلال متابعة صفحتهم من هنا، والمشاركة فى الهاشتاجات التالية:

#أحمد_حسن_فين
#where_is_ahmed_hassan

1

سوريا

مقتل نحو ألف مدني.. مطالب بوقف موجة القتل المروعة والتحقيق في أحداث الساحل

قُتل نحو ألف مدنى سوري فى مارس الماضى إثر تصاعد حدة التوتر الأمنى فى منطقة الساحل السوري ذات الغالبية العلوية، خاصة فى مدينتى طرطوس واللاذقية، حيث اندلعت مواجهات بين القوات الحكومية ومجموعات مسلحة. وأكد مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان، رامى عبد الرحمن، أن معظم القتلى "ليسوا منخرطين فى القتال أو تابعين للنظام".

وقالت منظمة "هيومن رايتس ووتش" إن إعدامات ميدانية وفظائع أخرى وقعت فى المنطقة الساحلية السورية فى أعقاب هجمات متمردين على قوات الأمن السورية وأثناء العمليات الأمنية اللاحقة للحكومة، مع تحمُّل المجتمع العلوي وطأة العنف. بينما أقر الرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع بأن "أطرافا عديدة دخلت الساحل السوري وحدثت انتهاكات عديدة".

بدأت موجة الانتهاكات الأخيرة بعد هجمات منسقة فى 6 مارس شنها مسلحون مرتبطون على ما يبدو بالحكومة السابقة لبشار الأسد. أسفرت هذه الهجمات عن مقتل 200 من أفراد قوات الأمن حتى 10 مارس، وفقًا لما ذكره الرئيس الشرع. ردا على ذلك، أجرت قوات الأمن الحكومية، ومنها الفصائل التابعة لوزارة الدفاع، ما أسمته الحكومة "عمليات تمشيط" فى جميع أنحاء المنطقة.

وانضمت إلى هذه العمليات جماعات ومسلحون مجهولون، دخل العديد منهم محافظتى طرطوس واللاذقية من أجزاء أخرى من سوريا بعد دعوات رسمية للتعبئة العامة. تُظهر فيديوهات غير مؤكدة منشورة على قنوات تيليغرام مرتكبى هذه الجرائم، وكثير منهم يرتدون بزات عسكرية، وهم يرتكبون إعدامات خارج القضاء، ونهب، وإطلاق النار عشوائيا على المنازل والقرى، فضلا عن سوء المعاملة وانتهاك الكرامة الشخصية على نطاق واسع، بما فى ذلك الخطاب الطائفى.

وطالبت "هيومن رايتس" الحكومة السورية بأن تضمن فورا أن يتمكن المدنيون الذين يريدون الفرار من القيام بذلك بطرق آمنة وأن تتمكن المنظمات الإنسانية من تقديم المساعدة إلى أولئك الذين يحتمون فى القرى النائية، بما يشمل الغذاء والمساعدات الطبية وخيارات النقل الآمن إلى أماكن أخرى.

أيضا، شددت منظمة العفو الدولية على السلطات السورية ضرورة التحرك بسرعة لضمان حماية المدنيين فى أي قتال مستمر أو مستقبلى ولمنع وقوع مزيد من أعمال القتل غير المشروعة وغيرها من الانتهاكات. وقالت "العفو الدولية" إن التقاعس عن التحرك سيشجّع بشكل حاسم وإجراء تحقيقات مستقلة، ونزيهة، وفعالة، وضمان تقديم مرتكبى الجرائم إلى العدالة الأشخاص الذين يعتقدون بأنهم يستطيعون ارتكاب جرائم القتل والإفلات من العقاب.

2

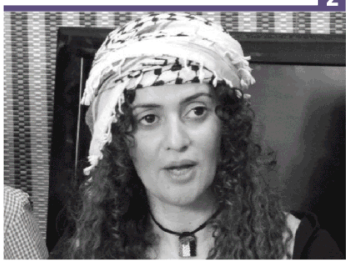

فلسطين

الشرطة الإسرائيلية تعتقل صحفية وتحتجز طاقم تلفزيون فلسطين وتمنعه من التغطية في جنين

اعتقلت الشرطة الإسرائيلية فى 31 يناير 2025، الصحفية الحرّة صابرين ذياب من منزلها فى مدينة طمرة، وذلك بتهمة "التحريض"، على خلفية منشور لها على موقع "فيسبوك"، وأُطلق سراحها فى اليوم التالى بعد تحويلها إلى الحبس المنزلى لمدة خمسة أيام، بحسب ما أفاد مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية "سكايز"، التابع لمؤسسة سمير قصير.

وفى التفاصيل، قال وكيل الدفاع عنها المحامى أشرف حجازي: "اعتقلت الشرطة الإسرائيلية صابرين مساء يوم الجمعة من بيتها، وحوّلتها إلى مركز الشرطة فى مدينة طمرة، وتمّ التحقيق معها واحتجازها 18 ساعة بتهمة التحريض. لقد جرى التحقيق معها على خلفية منشور نشرته على صفحتها على فايسبوك، يتضمّن صورة القيادي الفلسطيني محمد الضيف وخبر مقتله. وفى اليوم التالى تمّ الإفراج عنها وتحويلها إلى الحبس المنزلى لمدة 5 أيام".

أيضا، احتجزت القوات الإسرائيلية، يوم الخميس 23 يناير 2025، طاقم تلفزيون "فلسطين" الذي ضمّ المصوّر صخر طالب زواتيه والمراسلة آمنة بلالو مدّة نصف ساعة، وطردتهما من المكان، خلال تغطيتهما اقتحامها مدينة جنين. وفى التفاصيل، قال زواتيه: "كنت برفقة زميلتى آمنة بلالو نغطّى اقتحام قوات الاحتلال مدينة جنين عندما احتجزتنا قوة راجلة منها، وطلب أحد الجنود منّا بطاقاتنا الشخصية، ومنَعنا من التصوير واحتجزنا لمدة نصف ساعة، بعدها طلب منّا الجنود مغادرة المنطقة على الفور وعدم العودة للتغطية مرّة أخرى".

3

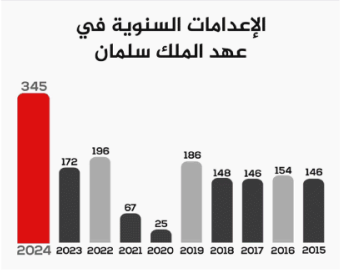

السعودية

رقم قياسي.. الرياض تعدم 338 شخصا عام 2024 بينهم إيرانيون وسط تنديد حقوقي

أعلنت السلطات السعودية فى مطلع يناير 2025 إعدام 6 إيرانيين أدينوا بتهريب المخدرات إلى المملكة، على ما أورد الإعلام الرسمى نقلا عن وزارة الداخلية، بعدما نفذت 338 حكما فى 2024 بحسب حصيلة قياسية أعدتها وكالة فرانس برس استنادًا إلى بيانات رسمية.

وأعدمت السعودية في اليوم الأخير لـ2024 مصريا أُدين بالقتل وسعوديا دين بتهريب المخدرات، بحسب ما ذكرت الوكالة الرسمية. ورفع ذلك عدد الإعدامات المنفذة خلال 2024 إلى 338 وهو رقم قياسي من بينهم 129 أجنبيا في رقم قياسي أيضا. وسجل أكبر عدد من الإعدامات خلال شهر واحد في 2024، في أكتوبر مع 49 حكما تلاه ديسمبر ونوفمبر مع 46 حكما لكل منهما.

وبالتالي يُعد الرقم المسجّل في 2024 "قياسيا وغير مسبوق" منذ بدء تسجيل أحكام الإعدام في المملكة الخليجية، بحسب منظمة العفو الدولية. ولا تقدم الوكالة السعودية تفاصيل عن كيفية تنفيذ الإعدام، علماً بأنّ المملكة تنفّذ في غالب الأحيان أحكام الإعدام بقطع الرأس.

وندّدت منظمة "ريبريف" المناهضة لأحكام الإعدام، ومقرها لندن، والمنظمة الأوروبية-السعودية لحقوق الإنسان (ESOHR) ومقرها برلين، في 2 يناير 2024، بعمليات الإعدام التي نفذتها السلطات السعودية، وقالت المنظمتان في تقرير مشترك: "هذا أمر غير مسبوق على الإطلاق.. كان الرقم القياسي السابق في سنة تقويمية هو 196 في عام 2022". وقدمت المنظمتان رقما أعلى بقليل من تعداد فرانس برس، إذ سجلتا 345 عملية إعدام في 2024.

وأوضحت "ريبريف" و"المنظمة الأوروبية-السعودية لحقوق الإنسان"، أن "السلطات السعودية أعدمت عددًا أكبر من النساء من أي وقت مضى، وعددًا أكبر من المواطنين الأجانب أكثر من أي وقت مضى، وعددًا أكبر من الأشخاص المدانين بتهم المخدرات أكثر من أي وقت مضى".

وأضافتا: "حوكم العشرات ممن أُعدموا أمام المحكمة الجزائية المتخصصة شديدة السرية، وأضافتا: "حوكم العشرات ممن أُعدموا أمام المحكمة الجزائية المتخصصة شديدة السرية، وأدينوا بتهم تتعلق بالاحتجاج. ولا يزال المتهمون القُصّر ينتظرون تنفيذ أحكام الإعدام، ويمكن إعدامهم في أي وقت".

وشكل ارتفاع عدد الإعدامات المرتبطة بجرائم المخدرات البالغ 117، عاملا رئيسيا في الزيادة الحادة في عدد الإعدامات الإجمالي في 2024. وأعدمت المملكة 49 شخصا في 2024 دينوا بجرائم مرتبطة بالإرهاب، مقابل 33 شخصا أعدموا في 2023. وأعدمت السعودية عددا قياسيا أيضا من الأجانب، بلغ 129 أجنبيا بينهم 84 شخصا بتهم مرتبطة بالمخدرات.

4

تونس
تصاعد وتيرة الاعتداءات على الصحفيين في تونس

كشف تقرير صادر عن وحدة الرصد التابعة لنقابة الصحفيين التونسيين في 13 يناير 2024، عن تصاعد وتيرة الاعتداءات على الصحفيين في تونس بتسجيله 13 اعتداء من أصل 15 إشعار بحالة وردت شهر ديسمبر 2024، مقابل 6 اعتداءات في نوفمبر من نفس السنة.

وطالت الوقائع 23 ضحية، توزعوا بين 4 إناث و19 ذكور، وبينهم 14صحفيا وصحفية و7 مصور ومصورة صحفية ومعلق وحيد ومدير تقني وحيد. كما طالت الصحفيين ضحايا الاعتداءات خلال شهر ديسمبر 2024، 4 حالات منع من العمل و3 حالات مضايقة و3 حالات تتبع عدلي. كما تعرض الصحفيون للتحريض في 2 حالات وللاعتداءات الجسدية في حالة وحيدة. يمثل ضحايا الاعتداءات 13 مؤسسة إعلامية من بينها مؤسستين أجنبيتين و11 مؤسسة تونسية"، وفق التقرير.

وأبرز تقرير وحدة الرصد التابعة لنقابة الصحفيين التونسيين أن من ضمن المسؤولين عن هذه "الاعتداءات" يوجد "أمنيون وجهات قضائية ومواطنون ومكلفون بالاتصال بمؤسسات حكومية". وقد حصلت كل هذه الاعتداءات في الفضاء الحقيقي في 11 مناسبة وفي الفضاء الرقمي في 2 مناسبات.

يأتي ذلك في ظرف تزايدت فيه حدة الانتقادات الموجهة للسلطة بـ"التضييق" على حرية الصحافة والتعبير وملاحقة الصحفيين قضائيا، ووسط تساؤلات بشأن تداعيات تصاعد وتيرة الاعتداءات على الصحفيين على الوضع الحقوقي في البلاد والسبل الكفيلة لوضع حد لهذه الظاهرة.

5

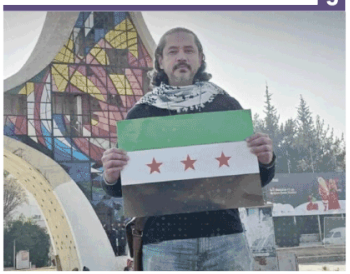

الإمارات

أكثر من 40 منظمة حقوقية تطالب السلطات الإماراتية بإنهاء الاختفاء القسري للشاعر عبد الرحمن يوسف والإفراج عنه

طالبت عدة منظمات حقوقية عربية ودولية، من بينها المفوضية المصرية للحقوق والحريات، بإنهاء الاختفاء القسري للشاعر عبدالرحمن يوسف القرضاوي وطالبت السلطات الإماراتية بالإفراج الفوري عنه.

وأعربت 42 من المنظمات الحقوقية عن قلقها العميق إزاء الاختفاء القسري وغياب أي معلومات تتعلق بالإجراءات القانونية المتعلقة بالشاعر والكاتب عبد الرحمن يوسف القرضاوي ومكان احتجازه وسلامته، وذلك عقب ترحيله من لبنان إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في 8 يناير 2025. منذ ذلك الحين، لم يتمكن أفراد أسرته أو ممثلوه القانونيون من التواصل معه، كما لم يصدر أي بيان رسمي بشأن وضعه القانوني أو ظروف احتجازه.

تم توقيف عبد الرحمن يوسف القرضاوي في لبنان بتاريخ 28 ديسمبر2024 عند عودته من سوريا، بناءً على طلب تسليم ورد أنه صادر عن النيابة العامة الإماراتية عبر السفارة اللبنانية في أبوظبي. وعقب استجوابه من قبل النيابة العامة اللبنانية، أصدر مجلس الوزراء اللبناني بتاريخ 8 يناير 2025 قرارًا بالموافقة على ترحيله القسري إلى الإمارات، بناءً على تأكيدات من الحكومة الإماراتية للحكومة اللبنانية بأنه سيتم التعامل معه وفق المعايير الدولية وأن سلامته ستكون مضمونة.

منذ وصوله إلى الإمارات، لم يتمكن أفراد أسرته أو ممثلوه القانونيون من التواصل معه أو الحصول على أي معلومات رسمية بشأن وضعه القانوني، ما أثار مخاوف جدية بشأن سلامته وحرمانه من الضمانات القانونية الأساسية، بما في ذلك التواصل المنتظم مع أسرته ومحاميه، والإفصاح عن مكان احتجازه، وتمكينه من الحصول على التمثيل القانوني، والسماح بالزيارات القنصلية المنتظمة.

وطالبت المنظمات الموقعة على البيان السلطات الإماراتية بشكل عاجل بالإفصاح عن الوضع القانوني الحالي لعبد الرحمن يوسف القرضاوي، ومكان احتجازه، وظروف اعتقاله، وتمكينه من التواصل مع أسرته ومحاميه، وفقًا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وضمان حصوله على جميع الضمانات القانونية، بما في ذلك الحق في الإجراءات القانونية العادلة والمحاكمة العادلة.

كما طالبت بتقديم تأكيدات بشأن سلامته الجسدية والنفسية، بما في ذلك السماح بزيارات قنصلية من السفارة التركية، والإفراج عنه وضمان عودته الآمنة إلى تركيا، حيث يقيم ويحمل جنسيتها.

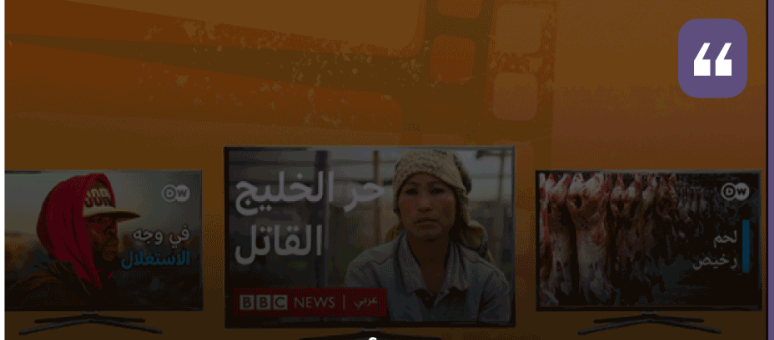

الأثمان الباهظة: ثلاثة أفلام عن رحلة العمال المهاجرين بين الاستغلال والظلم

في هذا العدد من مجلة "حق ومعرفة"، لن نرشح لكم فيلما واحدا للمشاهدة - كما جرت العادة - بل سنقدم لكم ثلاثة أفلام وثائقية/ استقصائية تكشف عن الأثمان الباهظة التي يدفعها العمال المهاجرون في ظل تناقضات صارخة في عالمنا المعاصر، وتثير تساؤلات حول العدالة والمساواة.

العبودية الحديثة في قلب أوروبا، والحرارة القاتلة في دول الخليج، والاستغلال البشع في حقول إيطاليا. تفضح هذه الأفلام الوثائقية/ الاستقصائية الثلاثة المستور، وتكشف عن ممارسات ظالمة بحق العمال المهاجرين. هذه الأفلام ليست مجرد قصص، بل هي صرخة مدوية في وجه الظلم، ودعوة للتحرك الفوري من أجل ظروف عمل عادلة لجميع العمال المهاجرين سواء.

استغلال عمال الحصاد من المهاجرين في إيطاليا وكفاح من أجل ظروف عمل عادلة لهم

في ظروف شبيهة بالعبودية، يعيش عمال الحصاد من المهاجرين الذين تركوا بلادهم وهاجروا إلى إيطاليا على أمل بتحسين ظروف معيشتهم وتأمين مستقبلهم لكنهم اصطدموا بواقع مغاير تماما عما تمنوه، إذ واجهوا ظروف عمل قاسية ولفترات طويلة مقابل أجور زهيدة جدا.

هذا ما يكشفه الفيلم الوثائقي "استغلال عمال الحصاد من المهاجرين في إيطاليا"، الذي يسلط الضوء على قضية مهمة تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والعمل من أجل تحقيق العدالة والمساواة لجميع العمال.

يبدأ الفيلم بالإشارة إلى معظم عمال الحصاد في إيطاليا الذين ينتجون خضروات وفاكهة رخيصة لقاء أجور زهيدة كما في العديد من مناطق أوروبا. قد يكسب الشخص حوالى 2000 يورو في العام، لأنهم يعملون لشهرين ثم يجلسون لشهرين آخرين بدون عمل. وهم يتنقلون من العمل في حصاد الكوسة ثم الطماطم ثم الزيتون.. وبعضهم يكسب حتى 3 آلاف يورو في العام لكن هذا هو الحد الأقصى.

بعد ذلك، يسلط الفيلم الضوء على الجامبي كاوسو كاسامه، الذي يعيش مثل آلاف المهاجرين في حي "بورغو ميتسانوني" بمدينة فوجيا والمعروف بسمعته السيئة، بدون كهرباء أو مرحاض أو مياه جارية، ويتناولون الطعام مرة واحدة فقط في اليوم أو لا يتناولون!

قبل اثنى عشر عاماً، تم إنقاذ "كاوسو" من قارب مكتظ بالمهاجرين في البحر الأبيض المتوسط. لكن، سرعان ما تلاشى أمله في حياة أفضل في أوروبا واصطدم بواقع عمل مرير، حيث يكشف الفيلم أن هذا الشاب البالغ من العمر 29 عاماً يعمل في الحقول بأجر لا يصل إلى خمسة يورو في الساعة.

"الظروف المعيشية هنا أسوأ مما هي عليه في أفريقيا كثيرون ممن يعيشون هنا الآن لم يتوقعوا أن يكونوا في مكان كهذا".. بهذه الكلمات عبر "كاوسو" عن بشاعة الظروف التي يعيش فيها عمال الحصاد من المهاجرين في إيطاليا، حيث يشدد على أنهم يريدون حياة أفضل.

ومن معاناة "كاوسو" ننتقل إلى قصة ملهمة لشخص يدعى إيفان سانييه تحول من طالب مهاجر تعرض للاستغلال إلى ناشط حقوقي يكافح ضد استغلال عمال الحصاد المهاجرين في إيطاليا، ويعمل على رفع مستوى الوعي وتعبئة الدعم لتحقيق ظروف عمل عادلة وأجور مناسبة للمهاجرين.

بعد أن عانى "سانييه" الذي قدم من الكاميرون إلى إيطاليا من الاستغلال كعامل حصاد، أسس منظمة "NoCap" التي تناضل من أجل منح أجور عادلة وتوفير ظروف عمل عادلة للعمال المهاجرين في جنوب إيطاليا. ويشار إلى أن اسم المنظمة هو اختصار لكلمة "no caporalto" والتي تعني بدون المافيا، في إشارة إلى المافيا الزراعية التي تستغل عمال الحصاد من المهاجرين.

ويقدر عدد عمال الحصاد من المهاجرين الذين يتم استغلالهم في إيطاليا بحوالى 400 ألف شخص. وتقف "NoCap" في وجه هذا الاستغلال الإجرامي للمهاجرين، بحسب ما يشير هذا الفيلم الوثائقي الذي يستعرض بعض إنجازات المنظمة، لكن حتى يومنا هذا، تعد إيطاليا واحدة من خمس دول في الاتحاد الأوروبي لا تضمن الحد الأدنى للأجور، وهذا ما يسعى سانييه إلى تغييره.

أما النيجيرية تينا أبونينمه فتعمل في شركة معتمدة من منظمة "NoCap" وتعبئ الفراولة العضوية للمتاجر في ألمانيا والدنمارك. وهي تعرف أن الفضل في هذا يعود إلى إيفان سانييه ومساعيه.

تعمل النيجيرية البالغة من العمر 39 عاماً لدى أحد أكبر منتجي الفراولة العضوية في أوروبا مدة ثلاثة أشهر وبشروط عمل عادلة، وتحصل على نحو 1500 يورو شهريا. لكن عقدها الموسمي سينتهي قريباً وسيتوجب عليها البحث عن عمل جديد. تخشى الأم العزباء لطفلين أن تضطر مجدداً إلى العمل لمدة عشر ساعات أو أكثر مقابل أجر أقل بكثير.

أخيرا، يعود الفيلم إلى "سانييه"، حيث يشير إلى حلمه بعالم خالي من الاستغلال الإجرامي للمهاجرين؛ إذ يطمح من خلال "NoCap" في توسيع نشاطه ليشمل إسبانيا والبرتغال اليونان، ففي تلك البلدان أيضا يعاني العمال من ظروف قاسية عاشها هو بنفسه ولا يمكنه نسيانها.

يذكر أن هذا الفيلم الوثائقي جرى بثه في سبتمبر من العام 2024، ومدته 28:25 دقيقة، وهو من إنتاج إذاعة صوت ألمانيا "دويتشه فيله"، ويُمكن مشاهدة من خلال موقع "يوتيوب".

شاهد الفيلم من خلال مسح رمز الـ"QR Code"

فساد ممنهج في "دولة الرفاهية الاجتماعية".. عشرات الآلاف من العمال الأجانب يتعرضون للاستغلال في ألمانيا

من إيطاليا إلى ألمانيا، كشف فيلم وثائقي آخر بثته قبل سنوات "دويتشه فيله" عن جوانب مظلمة في سوق العمل الألماني، حيث يتعرض عشرات الآلاف من العمال من شرق أوروبا لاستغلال بشع في قطاعات حيوية مثل صناعة اللحوم والزراعة. ويعيش هؤلاء العمال في ظروف متدنية في تلك الدولة الأوروبية التي توصف بأنها "دولة الرفاهية الاجتماعية".

ويوثق الفيلم الذي يحمل اسم "استغلال العمال الأجانب في ألمانيا" شهادات حية لعمال يكابدون ساعات عمل إضافية غير مدفوعة الأجر، ويعيشون في مساكن ضيقة ومكتظة تفتقر لأدنى معايير السلامة. والأكثر إثارة للقلق هو تحميل هؤلاء العمال وحدهم مسؤولية وتكاليف الرعاية الصحية في حالات المرض والحوادث، مما يزيد من معاناتهم ويجعلهم عرضة للاستغلال الممنهج.

ويسلط الفيلم الضوء على الروماني "أليكس بيه" الذي عمل لمدة عامين في مصنع لشركة "تونيس"، وهي أكبر شركة لتصنيع اللحوم في ألمانيا، حيث تكشف قصته مدى تردي الأوضاع في هذا القطاع؛ إذ كان يعمل لساعات عمل إضافية غير مدفوعة الأجر، فيما يسكن العمال في أماكن سيئة. كما سلط الفيلم الضوء على عاملة جنى المحاصيل الرومانية "ماريانا كوستيا" التي تلخص حكايات واقع يعيشه عشرات الآلاف من العاملين في قطاع الزراعة بألمانيا.

"فضيحة وفساد ممنهج".. هكذا وصفت لافينيا بيتو، معدة الفيلم/ التقرير الوثائقي ما يحدث؛ فقطاع صناعة اللحوم وشركات البناء وأصحاب المزارع في ألمانيا لا يوظفون العمال بأنفسهم، بل يقوم بذلك مقاولون من الباطن، وبهذا ينزعون عن أنفسهم مسؤولية الالتزام بقوانين العمل.

وهو يروي معاناته، يقول أليكس إنهم "كانوا يسرقون أوقات عملنا فبدلا من 8 ساعات و 45 دقيقة استراحة كنا نعمل من 10 إلى 13 ساعة يوميا وفي النهاية كنا ننهك نفسيا أيضا". ويشير إلى أن هذا النظام عاديا بالنسبة لمعظم شركات اللحوم؛ العمل بالقطعة.. أي أن الأجر ليس بحسب الوقت ولكن بمقدار العمل المنجز الذي لا يمكن إنجازه خلال 8 ساعات.

"نظام استغلالي ومن يعترض عليه يطرد بسرعة" وحتى قوانين العمل الألمانية لا تطبق هنا، كما يذكر أليكس، الذي يؤكد أنهم في حالات المرض يجبرون على العمل بالمخالفة للعقود التي وقعوا عليها قبل العمل، حيث أوضح: "نعمل في مناخ رطب وبارد، خط الإنتاج يسير بسرعة كبيرة مما يجعلنا نعرق والبعض منا أصيب بالتهاب رئوي وكثيرون هُددوا بالطرد إذا مرضوا مرة أخرى.. هذا هراء، العقد ينص على حق الحصول على إجازة مرضية".

لكن أليكس يكشف عن معلومة صادمة، إذ أنه لم يُبرِ عقده مع شركة "تونيس" ولكن مع شركة فرعية. تتولى هذه الشركة الخارجية جزءا من إنتاج "تونيس" ومعظم عمالها من جنوب شرق أوروبا. ووفق ما يفجره هذا الفيلم الوثائقي يعمل هؤلاء العمال بموجب شروط الشركة الفرعية؛ وعلى عاتق الأخيرة يقع مسؤولية ظروف العمل في نهاية المطاف وليس "تونيس".

وبحسب الفيلم، عندما لا تملك شركة "س" ما يكفي من اليد العاملة فإنها تحصل عليها من شركة (ص) التي تقدم خدمة خارجية وهذه الشركة الفرعية التي تتولى الإنتاج في الشركة (س) فيكون العمال متعاقدين مع الشركة الفرعية حتى وإن كانوا يعملون واقعيا في الشركة (س)، وفي حال عدم كفاية العمال لدى الشركة (ص) فهي تبحث عنهم لدى الشركة (ع) وهي شركة فرعية للشركة الفرعية. حينها لا يستطيع العامل أن يقدم شكوى هنا مباشرة ولكن عليه التعامل مع الشركة الفرعية. هنا يقول رب العمل إن ما يحدث هنا في (ع) لم يعد مشكلتي.

شبكة غامضة ويصعب التحكم بها، ولكن ألا يجب أن يكون ممكنا التحقق فى دولة الرفاهية الاجتماعية ألمانيا من مكان سكن العمال.. هذا السؤال يطرحه الفيلم الوثائقى، ويجيب عنه بأن "هذا ممكن نظريا"، وإن المسؤولين هم الجمارك الألمانية والسلطات الصحية لكن عند التفتيش لا تسير الأمور بسلاسة.

يشير الفيلم إلى أنه تم الإعلان مسبقا عن الزيارات التفتيشية للجمارك، لذا يطرح عدة تساؤلات أهمها "لماذا تحدث هذه التسريبات فى هيئة حكومية؟ وهل يتم تحذير الشركات فعلا على نطاق واسع؟"، وذلك إلى جانب تساؤلات أخرى حول مدى فعالية القوانين والرقابة فى حماية حقوق العمال الأجانب.

ومن قطاع صناعة اللحوم إلى الزراعة، يتناول الفيلم قصة "ماريانا كوسيتا" التى عملت فى قطف المحاصيل فى مزرعة فى ولاية بافاريا لمدة شهرين فقط ولم تستطع تحمل ظروف العمل المتدنية وظروف السكن السيئة فقررت العودة إلى بلادها مرة أخرى، حيث تقول إنها لم تعد تتحمل ولا تقبل أن يقتسم 8 أشخاص غرفة نوم واحدة وحمام واحد، وأن يقتسم 30 شخصا مطبخا واحدا".

وفى النهاية، يدعو إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف هذا الاستغلال وضمان ظروف عمل لائقة وعادلة للجميع.

شاهد الفيلم من خلال مسح رمز الـ"QR Code"

فى الخليج.. عمال ضحوا بحياتهم وأعضائهم تحت الحرارة الشديدة

ضمن سلسلة "الحياة فى درجة حرارة 50"، التى أنتجها هيئة الإذاعة البريطانية "بى بى سى" سلطت الهيئة من خلال تحقيقا استقصائيا مصورا الضوء على قصص خفية لبعض الرجال الذين دفعوا ثمن العمل فى الخليج وضحوا بأعضاء حيوية - وحتى بحياتهم - من أجل وظائفهم. ويعد الخليج من أكثر المناطق حرا على كوكبنا وتزداد فيه الحرارة بسرعة بسبب الحالة المناخية.

وتستضيف منطقة الخليج أكثر من 14 مليون عامل مهاجر. ووفق تحقيق "بى بى سى" الذي حمل عنوان "العمل فى الخليج: ضحوا بحياتهم وأعضائهم تحت الحرارة الشديدة" فتعود كل عام "الآلاف من جثثهم فى توابيت". وتحقق "بى بى سى" فى مزاعم بعض العائلات بأن قطر لا تبلغ عن عدد العمال المهاجرين الذين يموتون بسبب الحرارة أو الشمس الحارة، وهى حالة وفاة يمكن الوقاية منها، وكذلك مزاعم العائلات والأطباء والمنظمات غير الحكومية بأن التعرض للحرارة يسبب الفشل الكلوي والسكتة القلبية لدى العمال المهاجرين فى الخليج.

يبدأ هذا التحقيق المصور لـ"بى بى سى" بالإشارة إلى أنه بسبب التغير المناخى تزداد درجات الحرارة فى الخليج بضعف المعدل العالمى وعادة ما تصل إلى 50 درجة مئوية، وأن مواطنى هذه الدول النفطية الغنية يستطيعون تجنب الحر فى الوقت الحالى لكن الأمر مختلف بالنسبة للعمال المهاجرين. ثم يسلط الفيلم الضوء على قصة عامل نيبالى يدعى دهان باهادور ماغار، سافر للعمل فى السعودية أولا ثم قطر لاحقا وكان يعمل تركيب الأبواب والنوافذ الألومنيوم.

"دهان باهادور" كان يعمل فى حقل الأسرة ولكن كان صعبا عليه تلبية متطلبات العيش لهذا سافر إلى الخليج، لكنه كان يشكو من العمل فى درجات حرارة مرتفعة. وتقول زوجته سيتا ماغار، إنه كان يتعرق دائما عندما كانت تحدثه عبر الفيديو، لافتة إلى أن ارتفاع حرارة الطقس جعلت أنفه ينزف.

كان دهان باهادور يخطط للعودة إلى بلاده لكنه قبل شهر من ذلك سقط أرضا وهو يتلوى من الألم فأخذه أصدقاؤه إلى المستشفى لفظ أنفاسه الأخيرة قبل الوصول إلى المستشفى، وهو فى الـ31 من عمره.. فعاد إلى بلاده "فى صندوق أبيض محنط، مغطى، بملابسه، .. هكذا تم إرساله"، بحسب ما يقول بادام باهادور ماغار، والد دهان، الذي يقول إن نجله ذهب ليوفر لأسرته حياة أفضل.

وفق ما يكشف التحقيق كُتب في شهادة وفاة دهان باهادور بأنه مات جراء "سكتة قلبية". وهو ما يعلق عليه الدكتور راتنا مانى غاجوريل، استشاري أمراض القلب بـ"كاتماندو" قائلا إن آلية عمل الجسم الطبيعية تبدأ بالتفكك في حرارة أعلى من 40 درجة مئوية حتى الأصحاء يعانون من ضغط الحرارة وضربات الحرارة وإجهاد الحرارة. ويضيف أنه في حالة دهان باهادور كان مكتوبا سكتة قلبية لكن الجميع يموتون بالسكتة القلبية! لا تتوقع ممن هم في سن 31 عاما أن يموتوا "موتا طبيعيا" هذا غير معقول، موضحا بأنه في الأيام التي سبق وفاة دهان باهادور كانت الحرارة في قطر 40 درجة مئوية أو أكثر وكان يُمكن تجنب وفاته.

"عندما أرى إخوتي يموتون بهذه الطريقة أشعر باليأس والإحباط".. يقولها الطبيب "غاجوريل" في التحقيق، مؤكدا أن الشباب لا يموتون ببساطة بدون أسباب مسبقة لها علاقة بالوفاة. ويشدد على أن أي عامل مهاجر يعمل بشكل متواصل إلى حد الإعياء في 40 درجة مئوية أو أكثر هناك احتمال تعرضه للموت المفاجئ.

ويشير التحقيق إلى أنه في السنوات الخمس عشرة الماضية، توفي أكثر من ألفي عامل نيبالي في قطر وحدها. وتوصلت دراسة دولية أجريت في الآونة الأخيرة إلى أن سبب الوفاة في 517 حالة وقعت في السنوات الثماني الماضي كان الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية، ربما كان أكثر من ثلثها نتيجة الإجهاد الحراري - وهو سبب يمكن الوقاية منه.

ومن قطر إلى الإمارات، حيث يسلط التحقيق الضوء على قصة عامل آخر يدعى هيم باهادور، عمل في الدولة العربية الاتحادية لعامين قبل إصابته بالفشل الكلوي، حيث يخضع لغسيل الكلية ثلاث مرات في الأسبوع.

بعد عودته إلى نيبال يحاول هيم باهدور وكذلك العديد من العمال المهاجرين السابقين ابتكار طرق لتحسين ظروف العمال النيباليين فالنقابات العمالية محظورة في بعض دول الخليج كالإمارات لكن رغم ذلك يجد العمال طرقا لمساعدة بعضهم البعض.

الآن يعيش "هيم باهادور" في نيبال ويخضع لغسيل الكلية ثلاث مرات في الأسبوع، لكنه يسعى من موطنه إلى جانب العديد من العمال المهاجرين السابقين، لإيجاد سبل لتحسين أوضاع العمال النيباليين في دول الخليج ويجدون طرقًا مبتكرة لدعم ومساندة بعضهم البعض.

ويعود التحقيق المصور مرة أخرى إلى قطر، حيث يسلط الضوء على قصة عامل كيني يدعى مالكوم بيدالي، كان يعمل على كاميرات المراقبة في غرفة السيطرة الخاصة ببناية تملكها مؤسسة قطر، وهي مؤسسة خيرية تربطها علاقات مع العائلة الملكية القطرية. ورغم أن وزارة العمل القطرية تمنع الناس من العمل تحت الشمس من العاشرة إلى الثالثة، إلا أن مالكوم يقول إنه كان يرى العمال يعملون في الخارج خلال هذا الوقت، ويروى شهادته عن حدوث ذلك في إحدى المرات بالتزامن مع زيارة شخصية مهمة من العائلة الحاكمة.. "كانت رئيسة مؤسسة قطر".

"كان ذلك انتهاكا في الحقيقة".. يقولها مالكون لافتا إلى أنه "يُفترض بها أن تكون أحرص شخص على رعاية الناس"، مضيفا: "رأيت العمال يتعرقون ويكابدون لمواصلة عملهم وهذه الشخصية جاءت وشاهدت العمال واقفين في الخارج ولم تفعل شيئا تجاههم واستمر ذلك حتى نهاية الصيف ولم يُتخذ أي إجراء".

وفق ما يروي، كتب مالكوم مقالا وصف فيه ما حدث، فتخلت الشركة عنه وجرى تسليمه إلى السلطات القطرية التي اتهمته بالعمل لصالح وكالات أجنبية لنشر معلومات كاذبة بهدف الإساءة إلى سمعة قطر. ويشير خلال التحقيق إلى أنه في أول أسبوعين لم يكن لديه اتصال مع أي شخص، وكان معصوب العينين ومقيد اليدين، ولم يكن يعرف في أي مكان يقبع.

بعد شهر من الحبس الاحتياطي ودفع غرامة قدرها 6 آلاف و800 دينار عاد مالكوم إلى كينيا. ويقول: "لا يمكننا تغيير أزمة المناخ بدون حرية الكلام. عليك أن تبدي رأيك في بعض الأمور.. إذا ارتفعت الحرارة في قطر أعتقد أن من سيشعر بذلك هم العمال المهاجرون".

شاهد الفيلم من خلال مسح رمز الـ"QR Code"

يذكر أن التعرض للحرارة الشديدة يُشكّل خطرا صحيا شديدا. إذ يمكنها التسبب بطفح حراري، أو تشنجات، أو إجهاد حراري، أو ضربة شمس، والتي قد تكون قاتلة أو لها عواقب تستمر مدى الحياة. يتعرض العمال في الهواء الطلق، من ضمنهم العاملين في قطاعي البناء والزراعة، لهذه المخاطر بشكل غير متناسب. كنقطة بداية، ينبغي لجميع دول الخليج تبنّي وتطبيق "مؤشر الحرارة لجهاز البُصيلة الرّطبة الكرويّة" (WBGT) (المؤشر) كمعيار لفرض قيود على العمل خلال فترات الحر القائظ، وإعمال تدابير السلامة والصحة المهنية لحماية العمال، وإلغاء نظام الكفالة المسيء الذي يمنح أصحاب العمل سلطة غير متناسبة.

ووفق منظمة "هيومن رايتس ووتش" جميع العمال في الخليج يواجهون مخاطر التعرض للحرارة الشديدة، إلا أن العمال الوافدين هم الذين يتعرضون عمليا في غالبيتهم العظمى لظروف العمل الأخطر في المنطقة.

ووجد الباحثون احتمال إصابة العمال بحالات صحية خطيرة ومزمنة جرّاء التعرض للحرارة الشديدة. لم يتمكن العمال من التعافي بالقدر الكافي من الحرارة، جزئيا لعدم وجود أماكن راحة كافية وأماكن إقامة مكيفة، كما أنه لا يُسمح دائما للعمال بالعمل بوتيرة آمنة. غالبا ما تُؤدي ظروف العمل هذه مجتمعة إلى عواقب وخيمة، منها الوفيات المرتبطة بالحرارة.